الأمم المتحدة A/53/PV.32

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٣٢
الأربعاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية (A/53/45)

تقرير الأمين العام (A/53/211)

مذكرة من الأمين العام (A/53/210)

مشروع مقرر (A/53/45، الفقرة ٨٧)

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئ السيد أوبيرتي على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعلن مشاركتي في تأييد البيان الذي أدلى به بالأمس الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد بشَّر الإعلان بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج العمل، اللذان اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، بتجدد التزام المجتمع الدولي بالتعامل مع التنمية الاجتماعية باعتبارها أعلى الأولويات في جداول أعمال الأمم وجدول أعمال العالم.

ويسرنا أن نلاحظ أن هذا الالتزام ظل يُترجم خلال السنوات الثلاث الماضية، التي انقضت منذ انعقاد القمة، إلى جهد معزز للنهوض بالتنمية الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص في ثلاثة مجالات ركز عليها مؤتمر القمة، تتمثل في القضاء على الفقر، والعمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشيد بالأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/211. إذ يمدنا التقرير بمعلومات مستكملة عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من قبل الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية، مثل اللجنة التحضيرية للدورة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86016
9886016

الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن قبل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمجتمع الدولي بأسره. وتم وضع جدول زمني للعملية الحكومية الدولية حتى سنة ٢٠٠٠، عندما تعقد الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج القمة.

ويقر التقرير بأن حكومات عديدة تواصل بذل جهودها للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. ونحن أيضا نشارك في الرأي القائل بأن الزخم السياسي الذي أحدثه المؤتمر ينبغي أن يستمر ويُعزز. مع ذلك، نتشاطر الشعور بالقلق الذي بدا في ملاحظات الأمين العام من أنه

> "لا يزال الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي تعد مشاكل بالغة الخطورة تمزق النسيج الاجتماعي لبلدان عديدة، وكثيرا ما تكون مصدرا للتوترات المستمرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي". (A/53/211، الفقرة ٢٢)

ونعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود الإضافية لتنفيذ الأهداف المتفق عليها في المؤتمر.

وفيما يتعلق بأنشطة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، يشيد وفدي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنشطته البحثية بشأن أوجه الارتباط بين الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، وبين الحد من الفقر وانعدام المساواة، فضلا عن تقييم آثار عملية العولمة على الفقر وتوزيع الموارد. ونود أيضا أن نشيد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على اسهاماتها ومنجزاتها.

وفي هذا الصدد سيعقد اجتماع دولي هام بشأن المبادرة ٢٠/٢٠، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في هانوي، عاصمة بلدي، لتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر أوسلو عام ١٩٩٦. وسيركز مؤتمر هانوي على أهمية الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى كيفية زيادة الكفاءة والفعالية في إنفاق الموارد على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحقيق أقصى ما يمكن من الجودة في الخدمات والحصول عليها. ويُشرف فييت نام أن تستضيف هذا المؤتمر في هانوي، ونحن واثقون من أنه سيكلل بالنجاح. وتمثل العملية المعروفة بالمبادرة ٢٠/٢٠ جهدا حقيقيا من جانب البلدان المهتمة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا الخاص لهولندا والنرويج ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على متابعة هذه المبادرة.

ومن بين المسائل التي تركزت عليها مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التنظيمية المستأنفة في أيار/مايو، فضلا عن دورته الموضوعية في تموز/يوليه، الموضوعات الاجتماعية المتعددة مثل المرأة، والأطفال، واللاجئين، ومكافحة المخدرات والجريمة. واعتمد المجلس عددا من القرارات للتنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها اللجان الفنية والوكالات المتخصصة لإجراء دراسات للموضوعات الاجتماعية، ووضع البرامج ومساعدة البلدان على تنفيذها بفعالية. وفييت نام بوصفها عضوا جديدا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت بنشاط في مداولاته.

لقد اجتمعت لجنة التنمية الاجتماعية في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ شباط/فبراير للنظر في الموضوع ذي الأولوية المدرج في جدول أعمالها وبرنامج عملها المتعدد السنوات، المعاد تنظيمهما، والمعنون "تعزيز التكافل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص". واعتمدت اللجنة توصيات من أجل اتخاذ إجراءات على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والدولي في مجالات تعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تجاوب الحكومات، والمشاركة الكاملة في شؤون المجتمع، وعدم التمييز، والتسامح، والمساواة والعدالة الاجتماعية. ودعت هذه التوصيات أيضا إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من درجة الضعف لدى الفئات ذات الاحتياجات المحددة وتحسين فرص العمل لأفرادها؛ والتخلص من العنف والجريمة ومشكلة تعاطي المخدرات والمواد غير المشروعة. وقررت اللجنة أيضا أن يكون الموضوعان ذو الأولوية للدورة السابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٩٩، "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع" و "بدء استعراض شامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة".

وأجرت اللجنة التحضيرية خلال دورتها التنظيمية المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨، مناقشة عامة بشأن التحضير للدورة الاستثنائية، ونظمت ندوتين عن تقييم وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

ووفدي يحيط علما بالعمل الممتاز الذي اضطعلت به تلك الهيئات.

وإذ تدرك فييت نام تماما الحاجة الماسة إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فقد استمرت في اتباع سياسة التجديد - دوي موي - وحققت نجاحا كبيرا في الميادين الاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية. وتشكل التنمية الاجتماعية عنصرا رئيسيا في استراتيجية وخطط بلدنا الإنمائية الشاملة والبعيدة الأمد. وأود أن أركز على أبرز المجالات التي اجتذبت اهتماما واستثمارا كبيرين من قبل الحكومة، وهي العمالة، والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر.

لقد أصبحت العمالة مسألة كبرى بشكل متزايد. ومن المقدر أن يكون بين سكان بلدنا البالغ عددهم ٧٨ مليونا قوة عاملة يصل تعدادها بحلول عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٤٠ مليونا. ولا تزال الحكومة تبذل كل جهد ممكن لخلق فرص عمل أكثر، وبخاصة في قطاع الشباب من القوة العاملة، ولخفض مستوى البطالة عن طريق سياسة متكاملة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وفي سياق الأزمة المالية الآسيوية، أصبحت مهمة البحث عن فرص عمل أكثر صعوبة بسبب الافتقار إلى الكفاءة العملية والتدريب المناسب بين صفوف القوى العاملة. إن ١٢,٢ في المائة فقط من العمال يتوفر لديهم التدريب الفني الضروري في أماكن العمل الحديثة. وفي الوقت الحاضر، تتركز ٧٠ في المائة تقريبا من القوى العاملة في مجال الزراعة، بينما ١٠,٥ في المائة فقط يعملون في الصناعة والبناء و ١٩,٧ في المائة يعملون في الخدمات. وإلى جانب التنمية الاقتصادية. يحاول البلد زيادة عدد العمال المهرة من ٢٢ في المائة إلى ٢٥ في المائة من قوة العمل، الأمر الذي سيتطلب تغييرات أساسية في منهج وتنظيم التدريب المهني. وسيكون من الضروري أيضا توزيع قوة العمل بشكل مناسب في القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية.

وحكومة فييت نام، في محاولة منها للتعامل مع هذه الحالة وللتخفيف من آثار تخفيض ميزانيات المؤسسات المملوكة للدولة - وافقت في تموز/يوليه ١٩٩٧ على برنامج وطني لخلق فرص العمل سيبقى لمدة أربع سنوات، من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠ وهدفه الأساسي مزدوج: خلق فرص عمل جديدة، وحماية العاطلين، مما يعني أيضا كفالة العمالة للقادرين على العمل وتنفيذ تدابير لمساعدة الأفراد العاطلين. ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تولّد التنمية الاقتصادية ٥ ملايين فرصة عمل جديدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يدرب البرنامج ٤,٥ من ملايين الأفراد وأن يزيد قوة العمل الماهرة إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

يتألف البرنامج أيضا من ثلاثة تدابير رئيسية للتنفيذ الفعال. أولا، يجب أن تقوي القوانين والسياسات الحكومية النمو الاقتصادي الوطني، حجر الزاوية في زيادة نسب العمالة. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تركز المناطق الصناعية والتجارية على تنمية المشاريع الصغيرة والتكنولوجيا المناسبة لجذب أكبر عدد من العمال. كما ينبغي أن يكون هدف التنمية الريفية توفير عدد مناسب من فرص العمل. ثانيا، ينبغي أن تتوفر للعمال أعمال مستقرة، بدون فصل جماعي، وينبغي أن يطبق التأمين ضد البطالة تدريجيا عبر الاقتصاد. ثالثا، ينبغي تعزيز المساعدة المباشرة والنهوض بالعمل لأفراد الفئات المستضعفة. والبرنامج سيدعمه صندوق وطني لخلق فرص عمل، رأسماله ٤,٨ ترليون دونغ فييتنامي سنويا، ومصادر استثمار أخرى تتضمن ميزانية الدولة ورعاية الحكومة.

ورفع منزلة المرأة لايزال التزاما كبيرا على حكومة فييت نام. وفي أعقاب مؤتمر بيجين، وضعت الحكومة خطة وطنية تشمل أهداف الاستراتيجيات الوطنية وبرامج العمل من مختلف القطاعات والأقاليم والمدن. وخطة العمل هذه تتكون من ١١ هدفا ومبدأ توجيهيا محددا، بعضها لخلق وظائف وفرص عمل متساوية للمرأة في التعليم والتدريب لتحسين مستواها التعليمي في مختلف المجالات، ولتحسين الرعاية الصحية للنساء والأطفال وحمايتهم، ولتعزيز دور المرأة ومكانتها في القيادة وصنع القرارات، وللنهوض بدور الأسرة وحماية البنات وتيسير تنميتهن في جميع المجالات. وقد أنيط تنسيق هذه الأنشطة باللجنة الوطنية المعنية برفع منزلة المرأة.

ومؤخرا، أكمل مسح بشأن آليات رفع منزلة المرأة على جميع الأصعدة. وقد أوصي بجملة أمور منها نشر الوعي بشأن المساواة بين الجنسين وبالسياسات المتصلة بها على جميع أعضاء اللجنة الوطنية المعنية برفع منزلة المرأة على جميع المستويات، وجمع مؤشرات إحصائية بشأن المساواة بين الجنسين بشكل منتظم، وإدراج إطار تحليلي بشأن المساواة بين الجنسين في خطط عمل كل

منظمة، وتعزيز الموارد البشرية للجنة الوطنية وتهيئة المرافق اللازمة لها.

إن أهم المجالات هو القضاء على الفقر. ومن أجل تحقيق الشعار الوطني "شعب ثري، بلد قوي، مجتمع عادل متمدن" تقوم حكومة فييت نام، بمساعدة البنك الدولي، بتنفيذ برنامج وطني للتنمية وتخفيف الفقر. وخلال السنوات القليلة الماضية، أوليت أولوية لخفض الفقر والقضاء على الجوع في المناطق الجبلية والريفية النائية. وأنشأت الحكومة صناديق مختلفة لبناء هياكل أساسية، وتعبيد الطرق، وإقامة شبكات الاتصالات، وأنظمة الكهرباء والمياه النقية لفئات الشعب الأكثر حرمانا في تلك المناطق. وبفضل هذه الجهود، حصل في عام ١٩٩٧ وحدة انخفاض بنسبة ١,٥٣ في المائة في عدد الأسر الفقيرة في البلد. ولكن مع التأثير السلبي للعولمة المصحوبة بالأزمة المالية الآسيوية، لا تزال هناك مصاعب كثيرة أمام الحكومة في معالجة قضية القضاء على الفقر. وفي هذا الشأن، يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا للبلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعاونها الفعال ومساعدتها القيمة لفييت نام.

أخيرا، لما كنا قد دخلنا عملية الإعداد للسنة الدولية لكبار السن، المقرر الاحتفال بها في ١٩٩٩، يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره البالغ للمبادرة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة يوم الخميس، ١ تشرين الأول/اكتوبر، بإعلان بدء السنة. وهذا النشاط يتفق اتفاقا تاما مع تقليدنا الوطني باحترام الجيل الأصغر سنا والمجتمع لحكمة كبار السن والعناية بهم. وفي هذا الشأن، تلتزم حكومة فييت نام التزاما تاما بالهدف النهائي الخاص بالسنة الدولية لكبار السن، وهو بناء "مجتمع لجميع الأعمار".

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ملتزمة التزاما تاما بالأهداف والمبادئ الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، المعتمد في ١٩٩٥. وسنواصل تعاوننا مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في قضيتنا المشتركة من أجل التنمية الاجتماعية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن موافقته على البيان الذي أدلى به أمس ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن يقدم الشكر للأمانة العامة لإمدادنا بالوثائق المعروضة على الجمعية العامة. إن تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/53/211، يتضمن بصفة خاصة، معلومات مفيدة بشأن أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة منذ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٥/٥٢ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا الدعوة التي وجهتها لجنة التنسيق الإدارية الى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن "تستغل تماما الآليات والأطر القائمة على المستوى الوطني" (A/53/211، الفقرة ٣٤) وأن يظل دعم ترجمة نتائج المؤتمر الى سياسات وبرامج وطنية ملموسة من الأولويات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

واتساقا مع الأهمية التي يوليها وفدي للتنسيق الميداني فإننا نرحب أيضا بحلقة العمل التي عقدت في تورين بإيطاليا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وأشرفت عليها لجنة التنسيق الإدارية والجماعة الإنمائية للأمم المتحدة. لقد وضعت حلقة العمل إرشادات توجيهية متكاملة لنظام المنسقين المقيمين لمتابعة أعمال المؤتمرات العالمية على المستوى القطري. ونطلب أن يستمر هذا النشاط وأن يصبح، إذا أمكن ذلك، جزءا لا يتجزأ من تدريب المنسقين المقيمين.

إن اعتماد مؤتمر العمل الدولي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٨ إعلانا بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، يمثل خطوة إضافية للمحافظة على كرامة العامل كمخلوق بشري. وهذا أمر هام لأن الإنسان غالبا ما يضحي به لمصلحة جبابرة السوق، مما يساعد على زيادة الإقصاء الاجتماعي ويجعل مهمة تعزيز التكافل الاجتماعي مهمة صعبة جدا.

يود وفدي أن يعترف بشكل خاص بدور لجنة التنمية الاجتماعية التي تضطلع بالمسؤولية الأساسية في متابعة نتائج قمة كوبنهاغن. وقد تبنينا بصورة تامة النتائج المتفق عليها حول الموضوع ذي الأولوية لعام ١٩٩٨ وهو "تعزيز التكافل الاجتماعل وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص"، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين.

وتضمنت النتائج المتفق عليها، توصيات للعمل على تعزيز التكافل الاجتماعي على جميع المستويات عن طريق جملة أمور منها وجود حكومات مستجيبة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة، ومعالجة العنف والجريمة، ومشكلة إساءة استخدام العقاقير والمواد غير المشروعة بصفتها عناصر للتفسخ الاجتماعي.

وتجربة جامايكا في موضوع التكافل الاجتماعي تماثل تجربة بلدان أخرى ناطقة بالانكليزية في منطقة الكاريبي. ففي مجتمعاتنا تظهر التوجهات التعددية بشكل واضح وتقوم على أساس التجارب التاريخية للاستعمار والاقتصاد الذي استقر في بلدنا وجمّع معا أناسا من مختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية والعرقية والطائفية. وقد حققت جامايكا درجة كبيرة من الاندماج الاقتصادي عبر السنين ويرجع ذلك الى حد كبير الى تفكك علاقات القوى التقليدية التي كانت تقوم على أساس طبقي استنادا الى العرق واللون، وبالتالي كان إنشاء نظام سياسي ديمقراطي إسهاما كبيرا في تخفيض هذا الانقسام الاجتماعي.

ومع ذلك لا نزال نواجه التحدي الذي يفرضه التوزيع غير المتكافئ للثروة والسلطة والهيبة بين شتى الفئات الاجتماعية.

وبغية التغلب على هذا التحدي، اعتمدت جامايكا عددا من الاستراتيجيات لتشجيع جميع فئات المجتمع على توسيع مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، من مستوى المجتمع المحلي الى المستوى الوطني.

وإذ ندرك أن هذه الاستراتيجيات تتطلب استثمارا حقيقيا في مؤسسات اجتماعية، ورؤوس أموال اجتماعية، وبناء قدرات الموارد البشرية داخل إطار القضاء على الفقر، فقد وضعت جامايكا بالفعل في برامجها الوطنية عناصر مثل: تنمية الموارد البشرية مع التأكيد على توسيع فرص التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك إصلاح النظام التعليمي على المستويين الابتدائي والثانوي؛ وضع نهج للتنمية يعتمد على المجتمع المحلي؛ وتطوير المهارات الاجتماعية بالتركيز أساسا على إدخال ثقافة الحياة الأسرية والعناصر المتصلة بها في المناهج المدرسية بغية تعزيز الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية أساسية؛ ووضع برنامج لمشاركة العاملين في الملكية؛ وتعزيز النظام القضائي.

وفي جميع هذه الأعمال، وغيرها من مبادرات السياسة العامة، تعترف حكومة جامايكا بالاحتياجات الخاصة للمجموعات الضعيفة في المجتمع وكذلك بالظروف الخاصة للمجتمعات الحضرية المحرومة والمناطق الريفية المتخلفة.

لقد شارك وفدي مشاركة نشطة في الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في أيار/مايو من هذا العام. ونؤيد تأييدا كاملا المقررات التي اتخذت في تلك الدورة. ونلاحظ بشكل خاص المقرر الثالث لهذه الدورة الذي يوصي بأن يوكل الى لجنة التنمية الاجتماعية مسؤولية العمل كمحفل لتجميع المعلومات الوطنية المتاحة لتقديمها الى الدورة الاستثنائية. ونترقب باهتمام المبادئ التوجيهية العامة، والإطار الهيكلي المشترك للتقارير الوطنية التي سيقوم الأمين العام بصياغتها، وذلك وفقا لما طلبته اللجنة التحضيرية.

تعترف حكومة جامايكا بأهمية المنظمات غير الحكومية وباشتراك المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاغن. وفي هذا الصدد نود أن نشير بصفة خاصة الى عمل المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي الذي أشرف على تنظيم محافل واجتماعات أخرى تعنى بالتنفيذ الاجتماعي لأهداف القمة تشترك فيها منظمات غير حكومية إقليمية ودون إقليمية.

وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية في حد ذاتها، تتوقع جامايكا أن يكون لها جدول أعمال كامل ومكثف لأننا سنشارك في العمل الهام المتمثل في تقييم ما تحقق من الأهداف التي وضعت في كوبنهاغن. وتوافق حكومة جامايكا على أن تلك الدورة ينبغي ألا تعيد التفاوض بشأن الالتزامات المتفق عليها في كوبنهاغن. وندرك تماما أن المعيار الحقيقي لالتزاماتنا بالمبادئ الواردة في الإعلان ينبغي أن يتخذ شكل أعمال ملموسة.

لذلك أود أن أكرر من جديد تقدير حكومتي للوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لاستجابتها لمبادراتنا المختلفة.

ونتطلع الى الأمام لتوسيع هذه الشراكة وغيرها لأننا نسعى الى إيجاد حلول عالمية لمشاكل الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي.

السيدة بانرجي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

اسمحوا لي بالنيابة عن الوفد الهندي أن أشارك جميع الذين تكلموا قبلي في تهنئة السيد أوبيرتي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على التقارير الزاخرة بالمعلومات التي أعدت وعممت بشأن هذا البند، وعلى جهود ومبادرات الأمانة العامة لتعزيز أهداف مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن.

نود أيضا أن نعرب عن موافقتنا الكاملة للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كان خطا فاصلا في اعتراف المجتمع الدولي بأن التنمية لا يمكن أن تكون مقصورة على التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي، بل ينبغي أن ينظر إليها من زاوية ما تقدمه من فائدة إلى الكائن البشري، باشتراك مع أبناء جلدته، ومن زاوية إسهامها في تحقيق تقدم اجتماعي أوسع نطاقا في مزيد من الحرية. وعلى وجه التحديد، نجح المؤتمر في التوصل إلى التزام عالمي مشترك، على أعلى مستوى، في سبيل استئصال الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وزاد من الانتباه الذي توليه بلدان كثيرة، ومعظم المنظمات الدولية، للقضايا الاجتماعية. إن هذا المؤتمر، مع المؤتمرات الدولية الأخرى للأمم المتحدة في التسعينات، أسفر عن وضع جدول أعمال، منقّح إلى مدى بعيد، لتنمية فوائدها مجتمعة أكبر من فوائد عناصرها، تنمية تضع، على الأقل من الناحية النظرية، الحكومات النيابية، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والإنصاف، في مكان الصدارة من عملية التنمية.

ولعل فترة السنوات الثلاث من تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي هي فترة أقصر مما ينبغي لتحقيق تقدم يمكن لمسه أو قياسه، على المستوى الميداني، في حياة الناس في العالم كله. إن مقياس النجاح يجب، حتما، أن يكون متمثلا في المدى الذي أدرجت فيه الأهداف الاجتماعية التي سلطت القمة الضوء عليها، أو يجري إدراج هذه الأهداف، في التيار الرئيسي أو في الأمور التي تُعطى الأولوية، سواء في التنمية الوطنية أو في العلاقات الدولية، وخصوصا في العلاقات الدولية الاقتصادية. ويمكن قياس ذلك النجاح بما تحقق من تطور في المؤسسات التي تصون التنمية الاجتماعية، خصوصا في أوقات الأزمات. ويمكن أيضا الحكم عليه بمقياس مدى ما جرى، أو يجري، تنفيذه من الالتزامات التي ارتُبط بها في مؤتمر القمة. ويمكن أن يكون من المؤشرات الأخرى المدى الذي أصبحت فيه الاعتبارات الاجتماعية مدخلات هامة في السياسة العامة، في نطاق العلاقات الاقتصادية بين الدول، على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

إن سنوات منتصف التسعينات، قبل وبعد القمة الاجتماعية، شهدت فترة نمو وتحسن في مستويات المعيشة في كثير من أنحاء العالم، بما فيها عدد من البلدان النامية. وقد يكون من الأمور الجذابة القول إن فترة النمو والازدهار هذه أدت أيضا إلى تعزيز أهداف التنمية التنمية الاجتماعية، وإلى احتلالها مركز الصدارة في المعاملات الاقتصادية. ولكن العكس صحيح: فإن الشدة وطابع المفاجأة في الأزمات الدورية، التي كانت الأزمة الآسيوية مجرد آخر مثال عليها، وآثارها التموجية على أنحاء أخرى من العالم، وعجز النظام الدولي عن توقعها أو احتوائها، أظهرت هشاشة ذلك التقدم، كما أظهرت عدم مقدرتنا على تفهمها وعجزنا إزاءها.

لقد زادت الأزمة الاقتصادية من خطورة اختلالات التوازن العالمية، وتهميش البلدان فيما يتعلق بالازدهار المدفوع بقوى السوق على المستوى الدولي، وكذلك من خطورة التفاوتات على الصعيد الوطني. لقد أماطت تلك الأزمة اللثام عن وجود انفصام أساسي بين الأهداف الاجتماعية والأسواق المطلقة العنان، خصوصا أسواق رأس المال القصير الأجل. وقد نوهت بالواقع الواضح

للعيان، واقع أن التنمية الطويلة الأمد في جزء كبير من العالم النامي لم يساندها النظام الدولي مساندة وافية. وبرهنت الأزمة على عدم استعدادنا الأساسي للتعامل مع العواقب الاجتماعية للاضطرابات الاقتصادية التي لا تكون دائما، أو لا تكون كلها، من صنع أيدينا. إن الأهداف الرئيسية الثلاثة للقمة الاجتماعية - ألا وهي استئصال الفقر، وبلوغ هدف العمالة الكاملة، وتعزيز التكافل الاجتماعي - قد مُنيت بنكسات خطيرة في بعض أنحاء العالم، مع احتمالات قوية بحدوث ردود فعل مماثلة في أماكن أخرى.

وفي إطار برنامج العمل المتعدد السنوات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للقمة المذكورة، أعطيت الأولوية في هذا العام لمسألة التكافل الاجتماعي. وقد اغتنم وفدنا الفرصة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية فقدم وجهات نظره بشأن بعض المآزق الداخلة في هذا الموضوع وغيره التي تواجه البلدان النامية. وهي أولوية التحدي الذي يفرضه الفقر على التكافل الاجتماعي، نظرا لضخامة التحدي وسعة مداه وطابعه العالمي؛ والضغوط الخاصة الواقعة على النسيج الاجتماعي من جراء مصاعب مواجهة المشكلات القديمة والجديدة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، في سياق اللحاق بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي بلغتها البلدان المصنعة المتقدمة، في فترة زمنية أقصر بكثير، ومع مراعاة ما يوجد من نقاط الضعف التاريخية؛ ودرجة الضعف، ليس فقط لدى بعض المجتمعات المحلية بل أيضا لدى بلدان بأكملها، مما يعرضها للتهميش، بسبب مواطن ضعفها التاريخية التي تضاعف من شدتها قوى السوق؛ وحتمية النمو الاقتصادي لتحقيق العدالة التوزيعية، في الوقت الذي يقتضي فيه تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية - استئصال الفقر، والعمالة المنتجة، وكسب العيش المستدام، والتكافل الاجتماعي - توفير ما يلزم لها في عملية النمو؛ وقضية الموارد المالية الخارجية، المستمرة والمعزّزة، المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل غير الميسر على المدى الطويل من المؤسسات المتعددة الأطراف وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

وفي هذه الأثناء، استرعت الأزمة الآسيوية الانتباه إلى الآثار الاجتماعية المدمرة لمسلك الأسواق الذي واكب العولمة إلى اليوم. إن التنمية الاجتماعية يمكن أن تُرى على محورين: محور ينتظم قيم حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية، وهو محور يتطلب إعماله على نحو مستقل عن الاقتصاد، ومحور ثان ينتظم استئصال الفقر والعمالة والتكافل الاجتماعي، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على حالة الاقتصاد. إن هجمة الأزمة الآسيوية، والطريقة التي تضخمت بها تلك الأزمة المالية أساسا لتصبح أزمة اقتصادية واجتماعية كبرى في بعض أنحاء العالم، أمر يشير إلى العلاقة التي لا تنفصم عراها بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ويعد هذا الأمر أيضا مُدخلا من المُدخلات الجوهرية في المبادرات التي قد تلزم لمتابعة جدول الأعمال الاجتماعي إلى ما بعد الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠.

الأمر الواضح هو أنه لتمكين البلدان النامية من التمتع الكامل بأهداف القمة الاجتماعية، فلا غنى عن ثلاثة مجموعات من المبادرات: مجموعة من السياسات والآليات الاقتصادية، التي يمكن أن توفر الاستقرار على المدى القصير والنمو والتنمية على المدى الطويل؛ ثم مجموعة مناظرة لذلك، من السياسات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المدرجة في صُلب تلك السياسات بقدر الإمكان؛ ثم الدرجة المطلوبة اللازمة من التعاون الدولي كما حددت خطوطها العريضة مؤتمرات الأمم المتحدة المنعقدة في الآونة الأخيرة. وترتكز تلك المجموعات الثلاث على الحاجة إلى سند مؤسسي ملائم.

ولذا فإن عملية التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى، إنما تحدث في أنسب الأوقات. لقد قدم عدد من الأفكار الجديدة في الدورة التنظيمية الأولى، من الأعضاء، ومن الأمانة العامة، ومن عدد من المنظمات غير الحكومية، التي نراها شريكة جوهرية في هذا المسعى. وقد يكون من الأفضل حفظ هذه البنود لمناقشة أكثر عمقا في الدورة التنظيمية في العام القادم.

أود أن أنتقل، بعد ذلك، إلى العلاقة بين الأمم المتحدة والمراكز والمؤسسات المالية الدولية. إن التفاعل المتزايد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات المالية الدولية، على المستوى الحكومي الدولي، وتعزيز مقدرة الأمم المتحدة على صوغ السياسات من خلال تكامل قدرات الأمم المتحدة على التحليل ووضع المعايير والتشغيل في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أمران بدآ يعالجان البون بين دور الأمم المتحدة كهيئة واضعة للمعايير، خصوصا في المحيط

الاجتماعي، والمؤسسات الاقتصادية الدولية التي لها علاقة تعايشية مع السوق. غير أن البون لا يزال شاسعا. ويمكن أن يكون لأهداف القمة الاجتماعية التي نحن جميعا ملتزمون بها مزيد من التأثير على المناقشات، وعلى صنع القرار، داخل المؤسسات والتجمعات الاقتصادية والمالية ذات النفوذ، بما فيها مجموعة البلدان المصنعة السبعة.

إن مشروع التنمية الاجتماعية يحتل المكانة الحرجة بين التنمية، بتعريفها الواسع، وحقوق الإنسان. والمواضيع الجوهرية الثلاثة للتنمية الاجتماعية، التي عرفتها القمة الاجتماعية، يمكن بل ينبغي تناولها من منظوري التنمية وحقوق الإنسان على حد سواء، وهي قد توفر حلقة الوصل الحاسمة بين التنمية وحقوق الإنسان. إننا نتلمس بين حقوق الإنسان والتنمية علاقة ثنائية الاتجاه تشكل الديمقراطية النيابية فيها حلقة الوصل الحاسمة. إن مهمة التنمية الاجتماعية، لا سيما كونها تنطوي على اشتراك الناس كعناصر فاعلة في تحديد مصيرهم، تكمن في نقطة تلاقي الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وكذلك في نقطة تلاقي الدولة والسوق والمجتمع المدني. غير أن العامل المتغير الحاسم الأهمية يبقى دور البيئة الدولية التعاونية التي ينظر فيها إلى مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية باعتبارها مصالح متشاطرة يكمل بعضها البعض الآخر. وإن النهج القائم على أساس الحقوق تجاه التنمية يعتمد إلى حد كبير في النهاية على النظام الاجتماعي والدولي الذي يمكن فيه التمتع بكل هذه الحقوق والإمكانيات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية): ثلاث سنوات انقضت على قمة كوبنهاغن وما زال هنالك الكثير أمام المجتمع الدولي ليفعله حيال مسألة التنمية الاجتماعية بكافة مناحيها وبالانطلاق من لبنتها الأساسية، الإنسان، لا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية التي ستشمل آثارها كل المجتمعات. وهنا أؤكد بأن وفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به مثل إندونيسيا نيابة عن دول مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد كانت قمة كوبنهاغن محطة عبر فيها المجتمع الدولي عن طموحه في غد أفضل لإنسان ينعم بالرفاه والحرية بعيدا عن الفقر والمرض والفاقة والجهل والكثير من الآفات الخطيرة الأخرى التي ابتليت بها مختلف المجتمعات والأمم. وكان جليا خلال السنوات الثلاث التي انقضت أن التنمية الاجماعية ليست مجرد مجموعة كبيرة من التدابير، بل هي أيضا محور لرفاه الأفراد في المجتمع. ومهما اختلفت الأهداف الاجتماعية من بلد لآخر فإن معظم الثقافات تشترك في الاهتمام برفاه الفرد والسير السلس للمجتمع.

انطلاقا من هذا الإدراك شرعت سورية في عملية تنمية شاملة هدفها تكوين الإنسان الحر وتعزيز إحساسه بكيانه الإنساني وتمتعه بالحرية، وتكوين شخصيته التي تتعامل مع غاياته وأهدافه. كما هدفت إلى تنمية جميع الموارد والإمكانيات في الوطن بهدف زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين. فأدت خطط التنمية في بلادي إلى زيادة في منجزات التنمية الاجتماعية ومعدلاتها وزيادة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية في الريف والمدن والارتقاء بالمستوى الصحي والغذائي والتعليمي، ونقص ملموس في وفيات الأطفال والأمهات، وذلك كله كجزء من سياسة الدولة في إيجاد بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية بما فيها: القضاء على الفقر، والإشراك الكامل للمرأة في عملية التنمية، وتحقيق التكامل الاجتماعي، وتوفير فرص العمل المنتج، والقضاء على البطالة.

وفي هذا السياق أشير إلى أن سورية قد صدقت على ٤٦ اتفاقية عمل دولية، من بينها اتفاقيات تتضمن أحكاما خاصة بعمل المرأة. كما تحظى مختلف القطاعات الأخرى برعاية كاملة وشاملة فيتوفر التعليم المجاني بكافة مراحله وإلزامي في مرحلته الابتدائية ولجميع المواطنين بدون تمييز. وينـدرج الأمر أيضا في مجال الخدمات الصحية التي توفرها الدولة للمواطنين مجانا. إن عملية التنمية التي تنتهجها بلادي عملية شاملة تغطي كافة القطاعات وبنفس القدر من الاهتمام والرعاية بحيث لا تستثنى فيها أي فئة من فئات المجتمع.

لقد أقرت قمة كوبنهاغن التزامات يتوجب جزء منها على الحكومات الوطنية، وجزء آخر على عاتق المجتمع الدولي. ولكن، بعد ثلاث سنوات من انقضاء القمة، نجد أن التعاون الدولي في أدنى درجاته. ولم تنفذ الدول المتقدمة النمو التزاماتها التي تعهدت بها في تلك القمة. لذلك انطلقت الدول النامية بتحمل مسؤولياتها على الرغم من مواردها المحدودة، الأمر الذي لم يوقف حالة التدهور

الاقتصادي والاجتماعي ولم يعالج حالة عدم التوازن القائمة.

إذن لا بد من التأكيد مرة أخرى، ونحن نتطلع إلى عام ٢٠٠٠ لمتابعة تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن وبرنامج العمل، على أهمية التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق تنمية اجتماعية على المستويين الوطني والدولي - تعاون قائم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة، تعاون تلتزم من خلاله الدول المتقدمة النمو بالوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها بما يساعد على تلافي الكثير من الآفات التي تنتشر في كل المجتمعات وتؤثر تأثيرا هائلا فيها.

يشكل الاحتلال الأجنبي عائقا كبيرا في مسار عملية التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. وفي هذا المجال لا بد من التأكيد على أن احتلال إسرائيل للجولان العربي السوري قد أدى إلى نزوح نحو نصف مليون مواطن سوري من أراضيهم وعانوا خلال النزوح ويلات الفقر والحرمان وأصبح العديد من النساء معيلات لأسرهن بعد استشهاد واعتقال الكثير من الرجال. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتأمين مستلزمات الحد الأدنى من المعيشة للنازحين، ما زالت هناك حاجة إلى المزيد من الموارد والتوسع في الخدمات. وتضطر الدولة سنويا إلى تحمل أعباء كبيرة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على ثروات الجولان ومواردة ويمعن في نهبها وسرقتها، وبناء المستوطنات فيها وتوسيعها بغية تغيير طابعها السكاني، الأمر الذي ينعكس سلبا على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادي.

لقد شارك وفد بلادي في الأعمال التحضيرية للدورة الخاصة المزمع عقدها عام ٢٠٠٠ لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية. وإننا نؤكد في هذا الصدد على ضرورة أن تتم جميع المشاورات اللازمة لاستمرار عملية التحضير بشفافية تامة وبمشاركة الجميع وبروح بناءة تهيئ الأرضية لانعقاد ونجاح الدورة، سيما وأنها ستعقد على أعتاب الألفية الجديدة، الأمر الذي يستدعي أن تكون دورة متميزة بآثارها المستقبلية على حياة ورفاهية الشعوب. مع أملنا أن يتم الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن بما يحقق تعاونا دوليا فعالا.

إننا نتفق جميعا على أن شخصية الإنسان هي الثروة الحقيقية لكل مجتمع وأمة وللإنسانية جمعاء. لذلك لا بد من توفير العناية بها وتمكينها من الوصول إلى آفاق فكرية وتطلعات معرفية مناسبة للتطور، ترافقها قيم ومثل تحميها من التهور والانحراف، وإكسابها مهارات جديدة للتكيف مع البيئة المتغيرة وللتفاعل معها بشكل إيجابي. إن إنجاز ذلك كله يتطلب العمل جديا نحو عالم تقوم العلاقات فيه على أساس من التفاهم والمساواة وتتوفر فيه الشروط المناسبة لضمان رفاه الإنسان وسعادته بعيدا عن الفقر والظلم - عالم تنتفي فيه مظاهر الهيمنة والاستعمار والاحتلال الأجنبي، عالم يمارس فيه الإنسان حقوقه الأساسية وحدة كاملة مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بما يحقق هدف نمائه واستعداده لأن يكون لبنة صالحة في بناء المجتمع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي ممثل مصر الكلمة.

السيد عبد العزيز (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تأييد وفد مصر لبيان وفد إندونيسيا بصفتها رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لا شك أن تعزيز التنمية الاجتماعية أصبح هدفا هاما وأساسيا في عالمنا اليوم، كما أن مساندة الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة البشر أصبحت مسألة أكثر إلحاحا في ضوء تطلع شعوب العالم ومطالبتها بإيلاء أولوية متقدمة للجوانب الاجتماعية للتنمية، نظرا لارتباطها الوثيق وتأثيرها وتأثرها بالجوانب الاقتصادية والسياسية، بحيث أصبحت جميع تلك الجوانب تمثل كلا واحدا لا يتجزأ ينعكس إيجابا أو سلبا على الاستقرار والسلم والأمن الدولي.

ومن هذا المنطلق تقدر مصر أهمية موضوعات التنمية الاجتماعية، والتزمت مع باقي الدول المشاركة في قمة كوبنهاغن ببذل كافة الجهود اللازمة للتصدي للمشكلات التي تواجه هذه القضية والتغلب عليها وذلك بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وايكولوجية مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وتوسيع نطاق العمالة ومحاربة البطالة وتشجيع التكامل الاجتماعي.

وأود هنا أن أشير إلى نقطتين رئيسيتين دأبنا على التأكيد على ضرورة الاسترشاد بهما عند تناول موضوعات التنمية الاجتماعية: النقطة الأولى، ضرورة

احترام الثقافات والحضارات المختلفة. فلا يوجد أي مبرر لأن يفرض على أي منها نمط من الحياة لا تقره أو ممارسات لا تقبلها. والنقطة الثانية، أنه بالرغم من تسليمنا بأن الدور الأساسي والمحوري في عملية التنمية يقع على عاتق الحكومات المختلفة، فإن الجهود التي تبذلها تلك الحكومات يرتهن نجاحها بوجود بيئة دولية مواتية بما يشمله ذلك من عوامل كالتجارة والاستثمار وتقديم الموارد المالية والمساعدات الفنية، ونقل التكنولوجيا.

قام الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس الماضي بتوجيه رسائل إلى رؤساء الدول والحكومات ذكر فيها أنه رغم ما تبذله الحكومات المختلفة من جهود لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة الاجتماعية.

"فإن مشاكل الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي لا تزال بالغة الخطورة تمزق النسيج الاجتماعي لبلدان عديدة، وكثيرا ما تكون مصدرا للتوترات المستمرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي".

ومن هنا، ونحن إذ نطالب أنفسنا وجميع دول العالم ببذل مجهودات أكبر في مجالات التنمية الاجتماعية، فإننا نرحب بما جاء في تقرير الأمين العام من أن كثيرا من الحكومات لا يزال يؤيد بقوة الالتزامات المعلنة في كوبنهاغن، بل ويعزز الزخم السياسي الذي حققه مؤتمر القمة عام ١٩٩٥ بوضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية التي تعزز التنمية الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر وتوليد فرص العمل وتنمية الموارد البشرية وإنشاء صناديق للاستثمار الاجتماعي، فضلا عن تخصيص قدر أكبر من ميزانياتها للقطاع الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، حرصت مصر على تقديم تقرير المتابعة الوطني لبرنامج عمل قمة كوبنهاغن أمام الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية مشاركة منها للمجتمع الدولي في تبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا المجال. وقد أوضحت مصر النقاط الرئيسية في استراتيجيتها، التي تقوم أساسا على ما يلي:

أولا، ضمان التزايد المتواصل لمعدلات النمو في حدود الموارد المتاحة، والتعزيز الدائم لها مع ضبط معدلات التزايد السكاني والعمل على تخفيضها.

ثانيا، التوظيف الأمثل لكافة الطاقات البشرية دون تهميش لأي فئات أو طوائف، والتركيز على التنمية البشرية ونشر الوعي الاجتماعي.

ثالثا، دعم وتعميق الممارسة الديمقراطية، والحفاظ على استمرار واستقرار المؤسسات الدستورية، والالتزام بالشرعية وسيادة القانون، والحرص على حماية حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة، وذلك لضمان المشاركة الفعلية والجادة لكل المواطنين في إدارة شؤون بلادهم وفي صنع القرار واتخاذه مما يحقق التكامل والاندماج الاجتماعي.

وأود هنا أن أشير بصفة خاصة إلى قضية الفقر التي تعد أحد أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، والتي يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي تكثيف الجهود لمعالجتها والتغلب عليها، خاصة بعد أن التزمنا جميعا بهدف القضاء على الفقر في العالم، باعتباره ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية.

وقد بدأت مصر بالفعل في تنفيذ مجموعة مترابطة من السياسات تهدف إلى خفض معدل الفقر ودفع التنمية البشرية وزيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وقد حرصت مصر على زيادة مشاركة ذوي الدخل المحدود في دائرة العمل والإنتاج من خلال تكثيف القروض الميسرة، والتدريب المهني، وتدعيم دور العمل التطوعي والمجتمع المدني، فضلا عن تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وخاصة الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي تعدى دوره محاولة التقليل من الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي، ليشمل تعزيز التنمية في مجالات التعليم ومحو الأمية والخدمات الصحية وتنظيم الأسرة ورفع المستوى المعيشي ومحاربة البطالة.

تأمل مصر، مع انطلاق الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التي تقدمت الحكومة السويسرية بعرض سخي لاستضافتها عام ٢٠٠٠، أن تحظى هذه الدورة الاستثنائية بالاهتمام والتحضير وتوافق الآراء اللازمين لإنجاحها.

ونود في هذا الصدد التأكيد على أن الهدف الرئيسي من هذه الدورة الاستثنائية ليس إعادة التفاوض على إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ولكن إعادة تأكيدهما، وتقييم التقدم المحرز في تطبيقهما، وصياغة توصيات

ومبادرات ملموسة للنهوض بالجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لهما. ويستلزم ذلك تكاتف جهود كافة الأطراف المعنية بعملية التحضير، وعلى كافة المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشير إلى الدور الهام الذي تلعبه سائر الهيئات والإدارات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في التحضير للدورة الاستثنائية عام ٢٠٠٠، كما لا يفوتني أن أؤكد على الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاغن على المستويين الوطني والإقليمي.

أود في ختام بياني أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أهمية تكافل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز ودعم التنمية الاجتماعية بكافة صورها وفي جميع مجالاتها. ونناشد كل الدول والحكومات الالتزام بتحقيق توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبتنفيذ تعهداتها في هذا الشأن، خاصة في مجال تعبئة الموارد وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية. فالتنمية الاجتماعية مسؤولية جماعية دولية تؤثر في حياتنا اليومية ومستقبل عالمنا.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بيَّن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في ١٩٩٥، وجود توافق عالمي في الآراء على أن الناس يجب أن يكونوا في صميم الجهود الإنمائية، ووجود اعتراف بالصلة الوثيقة التي رتبط بين بعدي التنمية الاجتماعي والاقتصادي. والجانب المركزي في توافق الآراء ذاك هو أهمية الاستثمار في صحة وتعليم الناس، لا لفائدتهم الذاتية فحسب بل لمنفعة المجتمع بأسره أيضا. والنرويج تلتزم التزاما كاملا بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، من خلال عملها على الصعد المحلي والوطني والدولي.

وهدف الحصول الكلي على الخدمات الاجتماعية الأساسية يتداخل في الأهداف الأساسية الثلاثة لمؤتمر القمة الاجتماعية جميعها. فأمام الناس الأصحاء والمثقفين فرصة أفضل للعمل الإنتاجي والرزق المستدام. وبدون إعطاء الناس فرصة ليحيوا حياة صحية ومنتجة لا يمكننا أن نساعدهم على كسر حلقة الفقر المفرغة. فإتاحة الفرصة لوصول الجميع إلى التعليم الأساسي - وليس أقله للفتيات - هي السبيل الفعَّال لتعزيز التكامل الاجتماعي.

لقد حدد مؤتمر القمة الاجتماعية أداة لتيسير العمل المشترك من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نحو تحقيق هذا الهدف: هي مبادرة ٢٠/٢٠. واهتمت النرويج اهتماما خاصا بترجمة المبادرة إلى أفعال ملموسة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ اجتماع ممثلو ٣٨ حكومة و ١٠ منظمات متعددة الأطراف، في أوسلو لاستعراض استراتيجيات ووسائط تنفيذ هذه المبادرة. وأجري تحليل شامل لمبادرة ٢٠/٢٠ وإمكاناتها وظهرت نتائج الاجتماع في توافق آراء أوسلو حول مبادرة ٢٠/٢٠.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سيجتمع مرة أخرى، كما ذكر ممثل فييت نام، ممثلو الحكومات وغيرهم من النشطاء الرئيسيين في هانوي لتقييم التقدم المحرز منذ اجتماع أوسلو، ولمناقشة سُبُل ووسائل السير بالمبادرة قدما. ونحن مع حكومة هولندا يسرنا أن نرعى اجتماع هانوي ونرجو أن يقربنا من هدف الحصول الكلي على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وبالإضافة إلى التزامنا المتبادل وفق خطوط المبادرة ٢٠/٢٠ يحتاج هدف آخر طال انتظاره إلى إعادة تأكيد التزام البلدان المتقدمة النمو: ذلك هو الهدف المتفق عليه، وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وللأسف فإن البلدان الصناعية تبتعد باطراد عن هذا الهدف. والنرويج التي تجاوزت هذا الهدف طوال عقود تسعى جاهدة إلى مواجهة إرهاق المانحين المتزايد، وتعتزم إجراء زيادة أخرى في مساعدتها الإنمائية الرسمية في السنوات القادمة.

وبالنسبة لأشد البلدان النامية فقرا وأكثرها رزوحا تحت أعباء الديون فإن مشكلة الديون تمثل واحدة من العقبات الرئيسية أمام التنمية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لرفع عبء الديون غير المستدام عن كاهل هذه البلدان. وقد استهلت الحكومة النرويجية استراتيجية وطنية شاملة لتخفيف عبء الديون إسهاما منها في تحقيق هذه الغاية. وهدفها من ذلك هو تمكين هذه البلدان من الدخول إلى الألفية المقبلة دون أن تصبح حالة الديون عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه الاستراتيجية مقترحات ملموسة بشأن كيفية دعم النرويج وتعزيزها للآليات المتعددة الأطراف القائمة بالفعل. وكجزء من الاستراتيجية ستجري النرويج تخفيضات للديون من جانب واحد، على أساس كل حالة

على حدة، زيادة على التخفيضات بموجب العمليات المتعددة الأطراف.

ويبدو أن أعداد الأطفال الذين يستغلون في العمل آخذة في الزيادة. والفتاة الصغيرة ضعيفة بوجه خاص وإن كان تشغيلها لا يجلب الأنظار في الغالب. والأزمة المالية التي تصيب كثيرا من البلدان تزيد حاليا من تضخُّم هذه المشكلة. ويضيف وباء الإيدز إلى هذا العبء حيث يترك كثيرا من الأطفال يتامى بلا مستقبل مضمون، ويحتاجون إلى إعالة أنفسهم. والحاجة تدعو إلى مواجهة هذه التحديات بإجراءات عملية. والحكومة النرويجية تولي أولوية عالية لهذا العمل الذي نراه قضية من قضايا حقوق الإنسان وقضية تنمية أيضا.

لقد انقضى ما يقرب من عام على انعقاد المؤتمر الدولي المعني بعمل الطفل في أوسلو، حيث اتفق ٤٠ بلدا على برنامج عمل بشأن عمل الطفل. ويبرز هذا البرنامج عددا من العوامل التي يمكن أن تساعد في القضاء على عمل الطفل بمرور الوقت. فالحصول على التعليم ووجود التشريعات المناسبة وتعبئة المجتمع المدني كلها أبواب لإحداث التغيير شأنها شأن دعم العمل المجتمعي المصمم للحد من أعباء الأطفال العاملين. وينبغي أن نركز الآن على كيفية ترويج ودعم إعداد خطط العمل الوطنية في البلدان التي بها مشاكل تتعلق بعمل الطفل، والملتزمة بهذه العملية.

وتمكين ذوي العاهات من المشاركة الكاملة والنشطة في المجتمع جزء هام من جهودنا الرامية إلى إقامة مجتمع يشمل الجميع. وقواعد الأمم المتحدة الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين أداة رئيسية لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن تكون مجالات أولوية العمل ضمان تمتع المعوقين بالوصول الميسر والمساواة والمشاركة الكاملة في المجتمع، وتيسير مشاركتهم في رسم السياسات وصنعها.

أما قرار تخصيص عام ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن فيلقى الترحيب الحار في النرويج من الحكومة ومن العديد من المنظمات النرويجية غير الحكومية العاملة في ميدان كبار السن. وقد أنشئت لهذا الغرض لجنة وطنية. وسيكون من بين المواضيع الرئيسية في احتفالنا بالسنة الدولية حقوق كبار السن وتوفير الرعاية المناسبة لهم وتوفير التعليم مدى الحياة والتضامن بين الأجيال.

وستقوم النرويج بدور نشط في العملية التحضيرية المؤدية إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠. ويجب أن يكون الغرض من هذه الدورة الاستثنائية استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وأيضا النظر في الإجراءات والمبادرات الأخرى. ويجب في هذه العملية أن نشجّع على مساهمة الجهات الفاعلة ذات الصلة ولا أقل من أوساط المنظمات غير الحكومية وفئات المجتمع المدني الأخرى.

وقد أعرب أميننا العام في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة عن سعادته بالتعاون المثمر خلال العام الماضي بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية، خاصة في العمليات المؤدية إلى إبرام اتفاقية الألغام البرية المضادة للأفراد وإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما. وينبغي البناء على هذه الخبرات الإيجابية في تحضيرنا للدورة الاستثنائية.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أوضح في البداية أن كوت ديفوار تنضم إلى بيان ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وعندما اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات في الأمم المتحدة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ لم يكن أحد يتنبأ بحدوث أزمة مالية خطيرة ترتبط بالعولمة، تجتاح موجات هزاتها العالم وتطيح بصورة كلية - على الأقل بالنسبة لبعض البلدان - بالتطلعات المعقولة إلى نمو اقتصادي وتقدم اجتماعي.

إن النتائج الاجتماعية التي ترتبت على هذه الأزمة بلغت أبعاد الكارثة. ففي أشد البلدان تضررا بهذه الأزمة، يفقد يوميا ١٥ ٠٠٠ شخص وظائفهم، وهكذا تتضخم صفوف الفقراء والمهمشين. وشبكات الأمان الاجتماعي، التي استنفدت طاقاتها، ثبت عجزها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة لمن سلبت منهم أسباب الرزق.

وفي وجه هذا التحدي المنقطع النظير، تشهد البلدان النامية، ولا سيما الأفريقية، نضوبا في تدفقات الموارد الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، في وقت يتعاظم فيه عبء الديون الخارجية الذي هو أصلا لا يطاق.

وهذا الوضع يشكل مصدرا للقلق، ويلقي ظلالا كئيبة من الشك في الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر كوبنهاغن وفي غيره من المؤتمرات الدولية الكبرى. ولكن ذلك لا يجوز أن يثبط من عزائمنا. وما يتعين علينا القيام به هو أن نستعرض استراتيجياتنا، وأن نكيف سياساتنا حتى نجعل الإنسان محور التنمية أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اللذان، بتأكيد هما على أهمية مؤشر التنمية البشرية، يركزان الانتباه على مؤشرات اجتماعية مثل التعليم والصحة ومدى توفر مياه الشرب وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلينا جميعا، ومع خبرة الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، أن نستكشف السبل لرفع مستوى المؤشرات الاجتماعية لشعوبنا أو على الأقل لإبقائها عند مستواها الحالي.

ومن بين الأسئلة المطروحة على جمعيتنا العامة سؤال نعتقد أنه أساسي: ما هي التدابير التي علينا أن نتوخاها لكي ننسج شبكة أمان اجتماعي لشعوبنا بوجه عام، ولأضعف القطاعات فيها على وجه الخصوص، حتى نضمن لها الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، على الرغم من الأزمة.

وحكومة كوت ديفوار، في جهودها، تجعل دوما التنمية الكاملة لإمكانات الإنسان محور اهتمامها. وقد أفصح رئيس جمهوريتنا عن هذا الشاغل الأساسي في خطاب السياسة العامة الذي أدلى به في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، عندما قال إنه:

"تحقيق مجتمع أكثر تجانسا، وخاصة عن طريق خطوات تستهدف تحسين ظروف معيشة أشد السكان حرمانا، بشكل سريع وملموس، في مجال الإسكان والصحة والتعليم والظروف الأساسية للعيش في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء".

وهو يتكلم هنا عن المسار الثالث في البرنامج الرئاسي الذي أدى تنفيذه إلى زيادة الاستثمارات الاجتماعية، مما يعكس التزام حكومتنا القاطع بأن تحقق، من جهتها، الأهداف التي حددها مؤتمر قمة كوبنهاغن.

وأود أن أشدد على أن التدابير ذات الصلة بهذا الموضوع يجري اتخاذها في إطار مدروس يرتكز على برنامج وطني لمكافحة الفقر تم اعتماده في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وفي الميدان التعليمي، زادت ميزانية الاستثمار من ١٦ بليون فرنك أفريقي (٣٢ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٩٢، إلى ٣٥ بليون فرنك أفريقي (٧٠ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٩٧ - أي بزيادة تبلغ حوالي ١٠٠ في المائة في غضون خمس سنوات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نفقات المدارس الابتدائية تستأثر بنسبة ٤٥ في المائة من إجمالي ميزانية التعليم. وفضلا عن ذلك، تم بناء ٩٦٨ حجرة دراسية للمدارس الابتدائية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، وكان ٤٩ في المائة منها في المناطق الريفية. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدل القيد من ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٧.

وبالنسبة للفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠١ كلها، نتوقع بناء ٥٠٠٠ حجرة دراسية جديدة، وتجديد ٦٠٠٠ حجرة أخرى، وهذا يتطلب استثمارات تبلغ في مجموعها ٥٠ بليون فرنك أفريقي (١٠٠ مليون دولار أمريكي).

وفي مجالي الإسكان وظروف المعيشة الأساسية، تتولى الحكومة بناء وحدات سكنية لمنخفضي الدخل، وإعادة بناء الأحياء المهدمة، وتوسيع الهياكل الأساسية الاجتماعية، وهذه التدابير ستتعزز ببرنامج رئيسي يتمثل في بناء ١٢٠٠٠ وحدة لذوي الدخول المنخفضة، وسيشمل مشاريع بدأتها الحكومة ويتولى القطاع الخاص تنفيذها في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

وعلى مستوى القرية تم بناء ١٣٣٠ وحدة سكنية في عام ١٩٩٧، مقابل ١٩٠ وحدة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بإمدادات المياه وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، عملنا على ضمان توفير مدد يعول عليه من مياه الشرب في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ففي المناطق الحضرية تم بناء ٣٧ مركزا لتوزيع مياه الشرب بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، وفي المناطق الريفية، تم حفر ١١٨٨ بئرا، مما أدى إلى توفر نظام لمياه الشرب لكل ٥٨٠ نسمة.

وفي ميدان الرعاية الصحية التي كانت دائما الشغل الشاغل لحكومة كوت ديفوار، اتخذنا عددا من الخطوات لتحسين وصول سكاننا إلى الرعاية الصحية الأساسية.

والاستراتيجية التي صممناها لترجمة ذلك إلى واقع تتضمن الاستمرار في إصلاح البنى الأساسية الحالية وبناء مراكز صحية جديدة. ونتيجة لذلك، تم تجديد وتجهيز ثلاثة مراكز مستشفيات جامعية وإقليمية كبرى، كما تم تشييد حوالي ٤٠ مستوصفا جديدا في العاصمة وفي سائر أنحاء البلد.

وعلاوة على ذلك، يجري استكمال هذه الخطوات، من ناحية، بتنفيذ وإعادة تنظيم البرامج الصحية الكبرى المتعلقة، في جملة أمور، بمرض الإيدز، وتنفيذ برنامج موسع للتطعيم، وقرحة بورولي ودودة غينيا، ومن ناحية أخرى، بتعزيز تدريب عمال الرعاية الصحية.

ومنذ عام ١٩٩٤، تحدث زيادة مستمرة في الأموال العامة المخصصة للرعاية الصحية، حيث بلغت ٩٩ بليون فرنك أفريقي (١٩٨ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٩٧. ونتيجة لهذه السياسة حدث تحسن ملحوظ على المستوى الوطني في التغطية الصحية، وهو ما توضحه الأرقام التالية.

كان هناك مستوصف ريفي لكل ٣٣١ ٩ من السكان في عام ١٩٩٧، مقابل مستوصف واحد لكل ٩٣١ ١١ نسمة في عام ١٩٩٤ - أي أن عدد المستوصفات زاد من ٥٣٢ إلى ٧٥٠ خلال الفترة المذكورة، وفي عام ١٩٩٧، كان هناك مستشفى للولادة لكل ٦١٣ ٨ امرأة في سن الإنجاب، مقابل مستشفى واحد لكل ٣٩٤ ١٥ امرأة في عام ١٩٩٤، مما يعكس زيادة في عدد هذه المرافق من ١٩٠ إلى ٣٨٤ خلال تلك الفترة. وفضلا عن ذلك، يوجد الآن طبيب لكل ٠٠٠ ٩ من السكان، مقابل طبيب واحد لكل ١١١ ١١ شخصا في عام ١٩٨٨. كما ارتفع معدل التحصين من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٧٠ في المائة عام ١٩٩٧، وهذا الاتجاه سيسمح لنا، بحلول عام ٢٠٠٠، بالقضاء على شلل الأطفال وتيتانوس حديثي الولادة والحد من انتشار مرض الجزام.

وجهود حكومتنا أيضا لم تركز فحسب على تزويد مرافق الصحة العامة بالأدوية بصفة منتظمة، بل ركزت أيضا على تخفيض تكلفة هذه الأدوية، وبخاصة عن طريق الترويج للأدوية السائبة وزيادة واردات الأدوية، وتسهيل إنشاء مصانع المستحضرات الصيدلية.

وفي ضوء السياق الحالي الذي تسيطر عليه العولمة، وهو موضوع تطرقت إليه من قبل، لا تنوي كوت ديفوار أن تكون وحدها في كفاحها لتحسين صحة شعبنا. بل على النقيض من ذلك فإن حكومة كوت ديفوار مصممة على خوض هذا الكفاح في إطار من التضامن الإقليمي الفعال والتعاون الدولي النشط.

وهذا التصميم يتجلى على أعلى المستويات بالمشاركة الشخصية لرئيس دولة كوت ديفوار، الذي أطلق بنفسه عدة مبادرات واتخذ عددا من الخطوات من أجل الصحة الأفضل في أفريقيا وفي العالم كله.

إن الرئيس بيدييه الذي مثل أفريقيا في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الصحة العالمية ذكر، في خطابه أمام تلك الهيئة، بالأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة وتأثيرها الضار بالقطاعات الاجتماعية بصفة عامة والصحة بصفة خاصة. وقد سرد كل التحديات التي تواجه أفريقيا في مجال الرعاية الصحية، وشدد على مشاكل جديدة كبرى مثل مرض الإيدز وقرحة بورولي. وأخيرا، حض جميع البلدان على السعي بروح من التضامن الوطني والدولي من أجل أن يصبح شعار الصحة الأفضل للجميع في القرن الحادي والعشرين حقيقة واقعة.

وسلط الأضواء أيضا على الصلة بين الفقر والصحة، وأثر التجارة المعولمة والتكنولوجيا على الصحة، وفعالية التعاون في مجال الرعاية الصحية الدولية، والطرق التي تعرقل بها العوامل غير المتعلقة بالصحة تقدم الرعاية الصحية على الصعيد الدولي، والعلاقة بين الصحة والتنمية، والعلاقة بين نظام السوق الحرة والوصول الشامل إلى الرعاية الصحية.

وهناك مثل آخر على التزام كوت ديفوار بتحسين الصحة على الصعيد الإقليمي، وهو المبادرة التي اتخذها رئيس كوت ديفوار في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/ يونيه ١٩٩٨ في واغادوغو باقتراح إنشاء صندوق أفريقي لمكافحة الإيدز ولاتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان البدء بمبادرة أفريقية لمكافحة الملاريا. ورحب رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بهذه المبادرة واتخذوا قرارين يهدفان إلى النهوض بمكافحة هاتين الآفتين الرئيسيتين اللتين تجلبان المعاناة والموت على أفريقيا.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها الأفارقة في الحصول على العلاج المضاد للفيروس الارتجاعي، استرعى رئيس كوت ديفوار الانتباه إلى أن من الظلم

الفادح أن يتفاوت الوصول إلى هـذا العلاج باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية. وكوت ديفوار، التي اختيرت مع أوغندا وشيلي وفييت نام للاشتراك في المرحلة التجريبية من مبادرة "الأمم المتحدة ومرض الإيدز" بشأن الوصول إلى العلاج المضاد للفيروس الارتجاعي، تسعى بلا كلل لضم شركاء جدد، مثل الاتحاد الأوروبي وشركات الصيدلة الكبرى في نصف الكرة الشمالي. وهذه الجهود المتضافرة مع جهود الشركاء الآخرين في التنمية مكنت من البدء في المبادرة في آب/أغسطس من هذا العام.

ومن الأدلة على التزام كوت ديفوار إنشاؤها صندوقا لهذه المبادرة بمبلغ ٦٠٠ مليون فرنك أفريقي. وبذلك مهدنا الطريق، بالاشتراك مع الدول الأفريقية الأخرى والشركاء الآخرين في التنمية، للقيام بهمة وتضامن جديدين بمكافحة هذا المرض الذي لا تنجو أمة من عواقبه المتنوعة.

ولا بد من تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في جهودها لضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والوفاء بالالتزامات التي قطعتها في مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، وهي القضاء على الفقر، ومكافحة البطالة، وضمان الاندماج الاجتماعي للأفراد المهمشين.

ختاما، يود وفدي أن يؤكد من جديد هنا على النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكي تتخذ إجراءات فعالة لصالح أفريقيا في المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: أولا، زيادة حجم ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا؛ وثانيا، تحويل كل الديون الرسمية المتبقية على أفقر البلدان الأفريقية إلى هبات؛ وثالثا، توسيع مجال الوصول إلى مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ ورابعا، فتح الأسواق للصادرات الأفريقية وتيسير وصول البلدان الأفريقية إليها؛ وخامسا، التشجيع على الاستثمار في أفريقيا.

السيد يل تشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥ يمكن أن يوضع في قائمة الأحداث الكبرى في السنوات العشر الماضية. ففي هذا المحفل جرى تحديد الأهداف الملموسة والالتزامات الجماعية التي تهدف إلى كفالة التقدم الاجتماعي والظروف الأفضل للمعيشة. والالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن تمثل تعهدات جادة تشكل حتميات أخلاقية وأدبية شديدة رغم افتقارها إلى الإلزام القانوني.

والبيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون أمس واليوم تدلل بوضوح على مواصلة تمسك الدول الأعضاء بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها في كوبنهاغن. وفي الوقت ذاته، حدد كثير من الممثلين المشاكل والصعوبات التي تثبت أن أعمال متابعة قمة ١٩٩٥ العالمية لم تكن مرضية على الإطلاق.

ورئيس جمهورية أوكرانيا، في رسالته إلى الأمين العام في أيار/ مايو من هذا العام، شاطر الأمين العام انشغاله بأنه:

> "لا يزال الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي تعد مشاكل بالغة الخطورة تمزق النسيج الاجتماعي لبلدان عديدة، وكثيرا ما تكون مصدرا للتوترات المستمرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي". (A/53/211، الفقرة ٢٢)

ولمعالجة هذه المشاكل بطريقة فعالة، أكد رئيس جمهورية أوكرانيا أنه يتعين إنجاز ما هو أكثر من ذلك بكثير من خلال العمل الوطني والتعاون الدولي كذلك.

وقد ظهر أثناء المناقشة العامة مؤخرا اعتراف واسع النطاق بأن السمة الرئيسية للمرحلة الحالية من تطور المجتمع الدولي هي عولمة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. فمن ناحية، اتسمت السنوات القليلة الماضية ببعض الآثار السلبية للعولمة. وما الأزمتان الماليتان في آسيا وروسيا إلا أحدث الأمثلة على ذلك، وقد وصلت آثارهما إلى كل أنحاء العالم.

ومن ناحية أخرى، تبين أن من المزايا العظيمة للعولمة إتاحتها الفرصة لتشاطر التجارب، والتعلم من منجزات الآخرين والصعاب التي يمرون بها، وتشجيع تبادل الأفكار الجديدة، وحسم مشاكل فرادى المناطق والبلدان بالاستفادة من أفضل التجارب العالمية.

والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى، التي ستعقد عام ٢٠٠٠، ستصبح اختبارا زمنيا لجميعنا فيما يتعلق بقدرة المجتمع الدولي

بأسره والدول الأعضاء فرادى على الاستجابة بطريقة فعالة للتحديات الحالية.

ونرحب بتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/53/211 ونؤيد تأييدا تاما الرأي بأن يكون من الأهداف الرئيسية للدورة الاستثنائية إعادة تأكيد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لا إعادة التفاوض بشأنهما، فضلا عن استعراض تنفيذهما منذ عام ١٩٩٥. وينبغي للدورة الاستثنائية، أثناء تقييمها للمبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية المفصلة في هذا الصدد، أن تهتم اهتماما إضافيا بآثار العولمة، وبرسم منهج متكامل لاستئصال شأفة الفقر، وبتعزيز العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي على أساس تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الأفراد من تحسين تنميتهم الاجتماعية.

ونرى أن الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية قد أرست أساسا جيدا لاستمرار العمل في هذا الاتجاه. ويسر وفدنا الدور المتزايد للجنة التنمية الاجتماعية في هذه العملية. ونود أيضا أن نشير إلى الجهود المتضافرة الرامية إلى تبسيط متابعة مؤتمر القمة من جانب مجموعة كبيرة من مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسات بريتون وودز، فضلا عن المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية تحقيقا لهذا الهدف.

ونرحب بمبادرة حكومة سويسرا لاستضافة الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ في جنيف. ونثني ثناء حارا أيضا على استعدادها لمساعدة البلدان التي لا يوجد لها ممثلون في جنيف.

وتنفيذ قرارات قمة كوبنهاغن لا يزال عنصرا هاما للغاية في استراتيجية أوكرانيا في مجال التنمية الاجتماعية. ويبذل رئيس جمهورية أوكرانيا وحكومتها قصارى جهدهما لكفالة التحقيق الناجح للبرنامج الوطني ذي الصلة ولعدد من القوانين التشريعية. والهدف هو إنشاء نظام للعلاقات الاجتماعية يتكيف مع شروط السوق وبيئتها؛ وتعزيز الاندماج الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الحقوق والفرص للجميع؛ وكفالة حقوق الأقليات الوطنية. وأحدث خطوة صوب تحقيق هذا الهدف كانت إنشاء لجنة وطنية عهد إليها بتنفيذ أهداف السنة الدولية لكبار السن.

وتواصل حكومة أوكرانيا تركيز جهودها على حل مشاكل الشباب، والنساء والأطفال والمعوقين وغيرهم من الفئات المستضعفة من السكان الذين ينبغي ألا يبقوا في هوامش المجتمع التي تدفع بهم إليها الصعاب الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد يمر بمرحلة انتقالية.

وتواصل أوكرانيا أن تمتثل امتثالا صارما للالتزامات التي قطعتها في كوبنهاغن، وستضطلع بدور نشط في عملية التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ونعتقد أن توحيد جهود جميع الدول الأعضاء بهدف التغلب على المشاكل الراهنة وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيساعد على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأود في هذا الصدد أن أقتبس مما قاله رجل الدولة والروائي البريطاني المعروف، بنجامين دزرائيلي، الذي كتب قبل أكثر من قرن "إن سر النجاح يكمن في المثابرة على بلوغ الهدف" ونحن مثابرون في عزمنا على تحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن لصالح البشرية جمعاء ولما فيه منفعتها.

السيد شهيد (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد حدد المجتمع الدولي السبل والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات التي تعترض التنمية الاجتماعية وذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن، بالدانمرك عام ١٩٩٥. ونتطلع الآن إلى عام ٢٠٠٠، الذي سنستعرض فيه التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

إن عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي السائد حاليا ترك آثارا سلبية على المجتمعات. ونتيجة لذلك توقفت التدابير الرامية إلى تحقيق تقدم اجتماعي. والبلدان الأقل نموا كانت معاناتها أشد. فقد وضعتها مواردها غير الكافية في أصعب المواقف بحيث تعذر عليها مواصلة جهودها لتحقيق التنمية الاجتماعية. وإن التفكك الاجتماعي والفقر المتوطن، ونقص فرص العمل، والافتقار إلى شبكات الأمان لحماية الجماعات المستضعفة مثل النساء والأطفال والمسنين، ضاعفت من وطأة المشكلة.

وهذه الآثار مجتمعة قد تؤدي إلى أزمات تنموية تصيب بأذاها الضعفاء والمهمشين.

ونحن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونظرا لضغوط الوقت، سنكتفي بطرح بعض المسائل التي تعنينا بشكل خاص.

أولا، على الرغم من اتخاذ تدابير على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ما زال هناك الكثير الذي يتعين اتخاذه للتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن. وقد أثار الأمين العام هذا الموضوع أيضا في تقريره. وفي اعتقادنا أن السبيل الأفضل لإحراز التقدم هو أن نضمن ألا تحجب المسائل الاقتصادية المسائل الاجتماعية، بسبب انعدام الاستقرار المالي العالمي السائد حاليا. وعلينا ألا نضحي بتلك المسائل في خضم جهودنا الرامية لهندسة الإنعاش الاقتصادي السريع.

ثانيا، لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن على الصعيد الوطني، تقوم الحاجة إلى اتخاذ تدابير ابتكارية. وفي إطار جهودنا المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية، لمسنا مدى فائدة الائتمان الصغير كأداة. فهو لم يعالج مسائل الفقر وحدها، بل أدى أيضا إلى توليد فرص العمل عن طريق زيادة النشاط الاقتصادي. وكان له عدد من الآثار الجانبية، من خلال عملية تمكين المرأة، شملت مرافق صحية وصحة عامة في حالة أفضل، وزيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس وزيادة السعرات الحرارية للفرد.

ثالثا، لئن كانت المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة تقع على عاتق الحكومات الوطنية، فمن الواضح أيضا أن القيام بذلك بدون التعاون الدولي والمساعدة الدولية يصبح متعذرا. فالأمم المتحدة لها دور حاسم يتعين عليها أن تضطلع به في هذا المجال، ويلقي تقرير الأمين العام الضوء على عملية متابعة مؤتمر القمة على مستوى منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تركز على التعاون فيما بين الوكالات حتى يمكنها أن تتناول القضايا على نحو يتسم بالتركيز، وعليها أن تتجنب الازدواجية، وأن تزيد من تخصيص الموارد لعملية المتابعة والتنفيذ على الصعيدين القطري والإقليمي. ويتعين على جميع المنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن ترتب أولويات برامجها، كل فيما يخصها، بهدف التعجيل بتنفيذ النتائج.

رابعا، ينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يمنحا الأولوية للتنمية الاجتماعية وأن يخصصا موارد كبيرة لهذا الغرض. وإذا أهمل القطاع الاجتماعي فسوف يترتب على ذلك شقاق اجتماعي واضطراب، الأمر الذي قد يفضي إلى مزيد من عدم الاستقرار.

خامسا، سيسهم اشتراك المجتمع المدني كشريك للحكومات إسهاما ملحوظا في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن. وسوف يكمل نهج القواعد الشعبية دور الحكومة في وضع السياسات المتعلقة بعملية التنفيذ والتنسيق بينها والإشراف الشامل على تنفيذها. وبمقدور مجتمع مدني متسم بالقوة يمكن الاعتماد عليه أن يساعد إلى حد كبير في تقليص الفقر وخلق فرص العمل وزيادة التماسك الاجتماعي.

قبل اختتام كلمتي أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المتعلق بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية في عام ٢٠٠٠. كما نشكر حكومة سويسرا على جهودها من أجل عقد الدورة الاستثنائية في جنيف في عام ٢٠٠٠.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أن يعرب عن تأييده العام لما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد شددت بالأمس في اللجنة الثالثة على أن مسألة التنمية الاجتماعية واحدة من القضايا الكبرى التي تواجه البشرية. في السنوات الأخيرة من هذا القرن. وستصبح التنمية الاجتماعية إحدى الأولويات البالغة الأهمية لدى المجتمع الدولي في مطلع القرن الواحد والعشرين، لأن المسائل الاجتماعية تعني الناس على وجه التحديد، وأي مفهوم للتنمية يبدأ وينتهي بالناس.

لقد حشد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، توافقا واسع النطاق في الآراء حول الحاجة الماسة إلى إعادة

تركيز الأولويات الوطنية وجدول أعمال منظمتنا على المسائل المتعلقة بالتنمية البشرية. وما برح إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، اللذان اعتمدهما مؤتمر القمة، مرجعنا الأساسي حتى اليوم في بلورة السياسات الاجتماعية وفي تنفيذها. وتعتقد السنغال بأنهما ينبغي ألا يفتح باب التفاوض بشأنهما من جديد، لأن أهميتهما وحسن توقيتهما أصبحا اليوم أكثر وضوحا نتيجة للأزمة المالية في آسيا بما يترتب عليها من آثار غير متوقعة في أجزاء أخرى من العالم.

وكما أوصت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠، يجب أن نؤكد مجددا توافق آراء كوبنهاغن ونجري تقييما نقديا لتنفيذه ونعتمد توصيات ملموسة وعملية تؤدي إلى التطبيق الفعال والمنسق للالتزامات العشرة التي تعهدت بها حكوماتنا.

ويشعر وفدي بالسرور إزاء المستوى الرفيع للتقارير المقدمة لنا في إطار التحضير للدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ المكرسة لمتابعة قمة كوبنهاغن. إن تقرير الأمين العام عن أعمال المتابعة لمؤتمر قمة كوبنهاغن وتقرير اللجنة التحضيرية أقنعاني بأن الأمم المتحدة عقدت العزم على بذل كل الجهود لكفالة ألا تصبح كوبنهاغن + ٥ تكرارا لمؤتمر القمة، وإنما بمثابة رأس الرمح لإعطاء زخم جديد للعملية الجارية بالفعل لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل على نحو فعال.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالعرض الذي تقدمت به حكومة سويسرا لاستضافة الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ في جنيف. ولبلدي علاقات ممتازة مع حكومة سويسرا وهو على اقتناع بأن ذلك البلد الصديق سيبذل كل ما في وسعه ليكفل انعقاد الدورة الاستثنائية في أفضل ظروف ممكنة.

إن الأزمة الاجتماعية التي نشأت في أوائل التسعينات، والاحساس بالقلق والعجز الذي أوجدته، جعلا من الضروري أن تقوم الدول الأعضاء بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ورغم النطاق الواسع من التدابير التي اتخذت قبل ثلاثة أعوام، أصبح جليا اليوم أن الفقر قد ازداد، بدلا من أن يتناقص، في بعض البلدان أو المناطق في العالم، في الجنوب والشمال على حد سواء. إن النزاعات الاجتماعية لم تنحسر. وانعدام الأمن الاجتماعي والخوف من المستقبل وشح فرص العمل أو انعدامها، لا سيما للشباب، ظلت مصادر انشغال رئيسية لجميع بلداننا. والهوة آخذة في الاتساع بين البلدان الغنية والفقيرة، وفي داخل البلدان الغنية، بين المواطنين الأغنياء والفقراء. إن حل المشاكل الاجتماعية يتجاوز ما يتوافر من الوسائل والتدابير لأية حكومة بمفردها. والمساعدة الإنمائية الرسمية تنحدر سنة بعد الأخرى. ولم يتحقق بعد هدف إدماج النساء وكبار السن في المجتمع بصفتهم أعضاء كاملي الأهلية فيه. ويظل ضعف الأطفال وعدم مراعاة حقوقهم، كما كرستها اتفاقية حقوق الطفل، تحديا خطيرا للمجتمع الدولي بأسره.

إن الصورة التي رسمتها الآن تتضح في وثائق شتى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية وفي دراسات أخرى أعدتها وكالات الأمم المتحدة. وهي صورة تخلو من الجمال خاصة في ضوء أن الحروب الأهلية وغيرها من النزاعات بين الدول في بعض مناطق العالم، لا سيما في أفريقيا، توجد عشرات الآلاف بل وعشرات الملايين من المهمشين حديثا.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ يذكر أن أكثر من بليون نسمة لا يستطيعون الوفاء بحاجاتهم الاستهلاكية الأساسية، وأن ٦٠ في المائة من سكان البلدان النامية البالغ عددهم ٤,٥ بليون يفتقرون إلى المرافق الصحية الأساسية وأن ثلث هؤلاء لا يحصلون على مياه صالحة للشرب.

إن البشرية لا تتناول من المشاكل إلا ما بإمكانها حله ولا شك لدي في أن لديها الموارد اللازمة للتغلب على سوء التغذية والجوع، ولضمان حياة كريمة لكل رجل وامرأة، ولبناء مجتمع متوازن يتسم بالمساعدة المتبادلة والتضامن. إن المجتمع الدولي لديه الوسائل اللازمة للقيام بذلك. ولديه القدرة على القيام بذلك. ولا بد أن يتوافر لديه الكرم الذي يدفعه إلى القيام بذلك.

ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن تقع أولا على كاهل كل حكومة، فمن الضرورة البالغة أن تقوم الأمم المتحدة، عن طريق منظومتها، مع الشركاء الآخرين في التنمية، بتعزيز المساعدة للبلدان الفقيرة. وأنا أعلم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شأنه شأن البنك الدولي، يسعى حاليا إلى إعادة تركيز أنشطته على استئصال الفقر، في الوقت الذي يأخذ فيه بعين الاعتبار قطاعات هامة لوضع برامج فيها، مثل المساواة بين الجنسين، والعمالة المنتجة،

وسلامة الحكم، والتنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة وتحسينها.

والصناديق والبرامج والوكالات الأخرى، فضلا عن العديد من المنظمات غير الحكومية، تسعى جميعها أيضا، كل في مجال اختصاصه، إلى تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن بتغيير وجهة أنشطتها وإعادة تركيزها لتعنى بمسائل الضعف والاندماج الاجتماعي واستئصال الفقر.

لذا أصبح من الضروري، في هذا السياق الذي يتسم بالدينامية، أن يجري التركيز على بناء القدرات وطنيا ومحليا، وتعزيز العمالة المنتجة وخفض البطالة، وتعزيز نظام للإقراض الصغير، وتحسين وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وباختصار يجب إيلاء أولوية أكبر لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية والبعد الاجتماعي لبرامج التكيف وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والنقدية والمالية.

إن بلدي، السنغال، الذي يحظى بتعاون ممتاز مع منظومة الأمم المتحدة، صاغ بالتعاون مع شركائه في التنمية برنامجا وطنيا لاستئصال الفقر. وإننا نعمل على تطبيق هذا البرنامج بمواردنا التي تأتي من ميزانيتنا الخاصة، ومن الموارد التي توفرها لنا البلدان الصديقة والمؤسسات الدولية. إن المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لخطة السنغال الوطنية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تولي الأولوية في الاهتمام الوطني لاستئصال الفقر. فالفقر واستئصاله يظلان تحديين رئيسيين لا بد من التصدي لهما خلال عقد الأمم المتحدة الأول لاستئصال الفقر.

ولتلك الغاية، يجب أن نضع نهجا شموليا متكاملا ومبتكرا يراعي دور القيم في صياغة السياسة الاجتماعية الوطنية. ولا بد لنا في آخر المطاف، من تطوير وتنفيذ ثقافة سياسية تقوم على التقدم الاجتماعي والسلام والديمقراطية.

في الختام، يود وفدي أن يعرب عن أمله في أن تساعدنا الدورة الاستثنائية المزمع عقدها في عام ٢٠٠٠ على بلوغ هذا الهدف النبيل، الذي نسعى إليه جميعا.

السيد الحميميدي (العراق): أود في مستهل كلمتي أن أشارك الوفود التي أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل اندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يحرص وفد العراق دائما على المشاركة في مناقشات هذا البند لاعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها أن هذا البند يحظى باهتمام خاص لدى البلدان النامية. فهو يتعلق بجزء مهم من عملية التنمية الشاملة. يضاف إلى ذلك أن وضع العراق الاستثنائي، في ظل الظروف القاسية التي خلفها ولا يزال يخلفها استمرار الحصار الاقتصادي على العراق منذ أكثر من ثماني سنوات، قد حمل عملية التنمية في العراق أعباء كثيرة. إذ أن عليه أن يتصدى للمهمات التقليدية التي تتطلبها عملية التنمية في بلد نام من جهة، وعليه أن يبتكر الخطط التي من شأنها أن تخفف من الآثار المدمرة لهذا الحصار في جميع مرافق الحياة.

في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة تم التأكيد على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية متجددة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وحث الحكومات على وضع أو تعزيز استراتيجيات شاملة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على بعض الحقائق الثابتة وهي أن تحقيق التنمية يتطلب توفر عنصرين أساسيين وحاسمين، إضافة إلى الإرادة السياسية للدولة ورغبتها في تحقيق التنمية. وهذا العنصران هما الموارد المالية والتعاون الدولي. والعراق، بسبب العدوان عليه في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، واستمرار الحصار الاقتصادي عليه، حرم من الموارد المالية. ومن جانب آخر، خلفت هذه العقوبات عقبات أساسية على صعيد التعاون الاقتصادي والإنمائي الدولي. وهكذا حرم العراق من العوامل الأساسية لأي تنمية مهما كان شكلها أو حجمها.

مما لا شك فيه أن حقلي الصحة والتعليم هما الحجر الأساس في التنمية الاجتماعية. وبدون الحفاظ على مقومات هذين الحقلين وتطورهما لا يمكن لأي بلد أن يدعي بأنه قد أنجز خطوات مهمة على طريق التنمية الاجتماعية. وما دمنا في هذا الجانب، اسمحوا لي أن أشير إلى بعض الحقائق عن الوضع الصحي والتعليمي في العراق. لقد أدى استمرار الحصار إلى تدني الخدمات والعناية الصحية بشقيها العلاجي والوقائي، وخاصة البرامج المتعلقة بالرعاية الطبية الأولية والتغذية ورعاية

الأمومة ورعاية النساء قبل الولادة ومكافحة الأمراض والصحة البيئية والعناية بالأسرة والتخطيط الأسري، والإجراءات التي تتعلق برعاية الصحة العقلية في المجتمع والبرامج الخاصة برعاية المعوقين.

أما في مجال خدمات تنظيم الأسرة، فقد تأثر مشروع الصحة الإنجابية بسبب عدم وصول المعدات المخصصة من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إلى جمعية تنظيم الأسرة في العراق لعام ١٩٩٧ لحد الآن. ولم يعد بالإمكان تقديم أكثر من نسبة ١٨ في المائة من خدمات واحتياجات الفئات المستهدفة، التي هي أحوج ما يكون إلى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

يضاف إلى ما تقدم التراجع الشديد في مستوى الخدمات بسبب تعرض شبكات المياه النقية ومحطات الضخ إلى تدمير شبه كامل نتيجة الحرب. ولقد أكمل استمرار الحصار تدمير الجزء المتبقي منها، بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لإدامة المحطات وشحة مادة الكلور ومواد التعقيم الأخرى.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد تدهور هذا القطاع بسبب النقص الحاد في أبسط مستلزمات العملية التربوية. فهناك صعوبة في توفير أقلام الرصاص التي يستعملها الطلبة في دراستهم، وصعوبة في توفير المقاعد الدراسية للطلبة لعدم توفر المواد الأولية لتصنيعها، والتي بلغ النقص فيها ٦٥٠ ٠٠٠ مقعد دراسي. أما الكتب فقد بلغ النقص فيها ٤٠ مليون كتاب مدرسي. كما أن أكثر من ٩ ٠٠٠ بناية مدرسية تحتاج إلى أعمال الترميم والصيانة، فضلا عن صعوبة توفير المتطلبات الأخرى مثل لوحات الكتابة والطباشير والدفاتر المدرسية. وبسبب استمرار الحصار توقفت كليا خطة التوسع في الأبنية المدرسية التي كانت تتضمن إنشاء ٣ ٩٧٣ مدرسة جديدة خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٦.

ولقد أدى كل ذلك إلى بروز ظواهر الانحراف المبكر عن الدراسة والتسرب من مراحل التعليم وظهور الانحرافات السلوكية. ويكفي أن نُشير في هذا الصدد إلى أن عدد التلاميذ والطلبة المتسربين من الدراسة لغاية عام ١٩٩٥ بلغ أكثر من نصف مليون طالب، كما أن عدد المتسربين من القوى العاملة في مجال التربية والتعليم للفترة المذكورة بلغ ٣٧٣ ١٢. وبرزت أيضا بسبب استمرار الحصار تحديات جديدة للمرأة، أبرزها تأمين لقمة العيش ومستلزمات الحياة لها ولأفراد أسرتها عن طريق الأعمال الهامشية غير المنتجة. وقد أثر كل ذلك على نشاطها الاجتماعي المنتج خارج البيت، الأمر الذي أدى إلى تراجع دورها في المجتمع.

هذه بعض الظواهر التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق عملية التنمية الاجتماعية في العراق. وهنا لا بد من التذكير بقرار الجمعية العامة ١٣٦/٥٢ لعام ١٩٩٧ الذي أكد من جديد على أهمية الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية لكل شخص ولكل الشعوب في جميع البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، وطلبه إلى جميع الدول الأعضاء أن تبذل مزيدا من الجهود المحددة على الصعيدين الوطني والدولي لإزالة العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية.

وعليه فإن المجتمع الدولي، الذي ألزم نفسه، في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بتهيئة بيئة عالمية مواتية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية، ملزم أيضا بمعالجة الآثار المدمرة المباشرة وغير المباشرة التي تخلفها العقوبات الاقتصادية على المقومات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستهدفة، حيث تكون عملية التنمية أولى ضحاياها، لا سيما ونحن مقبلون على تقييم الإنجازات ومتابعة تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن.

إن الخطوة الأولى باتجاه تحقيق التنمية الاجتماعية في العراق تبدأ برفع العقوبات الاقتصادية التي لم يعد لها أي مبرر قانوني أو إنساني أو أخلاقي بعد أن أوفى العراق بكامل التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن، لكي يتمكن من توفير جميع العناصر التي تؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية سريعة وشاملة يستطيع من خلالها أن يعوض ويتجاوز الآثار المدمرة التي خلفتها ظروف الحصار.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أضم صوتي إلى من سبقني في الحديث بتقديم الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لما جاء في تقريره حول تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من معلومات قيّمة من شأنها أن توفر إطارا مفيدا لمداولاتنا. كما أعرب عن تأييدنا لبيان ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند.

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن يعتبر حدثا بارزا في سجل علاقات التعاون الإنمائي الدولي، لما وفره من رؤية شاملة لطبيعة الواقع الاجتماعي العالمي متعدد الأبعاد الذي نعيشه ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

وبالرغم من الالتزامات التي جسدها زعماء الدول والحكومات في وثيقة إعلان وبرنامج عمل هذا المؤتمر، المتضمنة أولويات العمل الجماعي الدولي للتكامل الاجتماعي البشري ورفاهية الإنسانية وسعادتها، فإن الجهود التي بذلت حتى الآن لمتابعة تنفيذ هذه الأولويات، سواء على المستويين الوطني والإقليمي أو على الصعيد الدولي، المتمثل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبرامج الدولية المختلفة ولجنة التنمية الاجتماعية لم تصل بعد إلى مستوى تحقيق النقلة النوعية المنشودة لتحسين الحالة الاجتماعية القائمة في عالم اليوم والناشئة عن اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين البلدان المتقدمة والنامية.

إن فوائد العولمة وتحرير الاقتصاد، التي تخللت بعض أطر العلاقات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، ظلت بعيدة المنال بالنسبة لأغلب شعوب البلدان النامية نظرا لتعرض تلك الشعوب المتنامي لنتائج انتشار سوء التغذية والأمراض والبطالة واستفحال الأزمات البيئية وعبء الديون الخارجية والعنف والمخدرات والتمييز والظلم وغيرها من تحديات الفقر المدقع التي ما زال يعيشها ما يقدر بـ ١,٣ بليون نسمة في العالم يفتقدون لأبسط الخدمات الاجتماعية الأساسية والضرورية لحياتهم اليومية كالغذاء والمياه الصالحة للشرب وخدمات المأوى والأمن والصحة والتعليم وغيرها.

إن وفد دولة الإمارات، الذي أعلن تأييده ودعمه لإعلان برنامج قمة كوبنهاغن باعتباره المنهج العملي اللازم لرفع مستوى الوعي والادراك العالمي لطبيعة هذه المشاكل الاجتماعية القائمة، يرى أن التنفيذ الشامل لهذا البرنامج يتطلب توجها متزايدا في علاقات التعاون الدولي والإقليمي من أجل صياغة سياسات أفضل للتنمية الاجتماعية قائمة على مفاهيم الشراكة وتقاسم المسؤوليات في نطاقها الأوسع، ويتعزز بها حجم المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية، وترتيبات تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار، سواء الجارية ضمن القنوات الثنائية بين الدول أو متعددة الأطراف، وبما يساهم في تمكين الدول النامية من مواكبة الحركة المتسارعة للعولمة الإنمائية.

وفي هذا السياق أيضا ندعو إلى تكاتف الجهود العالمية نحو إنشاء الآليات المناسبة لاحتواء الشواغل المشتركة المتصلة بالأسرة والطفل والمرأة وكبار السن والمعوقين وخدمات التعليم والصحة وغيرها. ونعتبر حالات النزاعات المسلحة التي يشهدها العديد من المناطق الجغرافية تحديات جوهرية للتنمية الاجتماعية بل ومصدرا أساسيا لتنامي انتشار العديد من المشاكل الأخرى المعقدة والعابرة للحدود الوطنية كالاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاح المحظور، وتبييض الأموال والجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها.

وعليه فإننا نؤيد التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية الهادفة إلى تعزيز الشراكة الدولية لمواجهة مجمل هذه التحديات من خلال إيجاد مجالات للتنمية البديلة وتنمية الموارد البشرية والعمالة المنتجة، وتخفيض البطالة، وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية لكافة فئات المجتمعات وعلى قاعدة من الاستدامة والعدالة. كما نأمل في إنجاح أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها عام ٢٠٠٠ لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونؤكد في هذا المضمار على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للاضطلاع بدور أكثر فاعلية، لا سيما في المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي شاركت بفاعلية في مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، حرصت خلال السنوات القليلة الماضية، استجابة لتوصيات هذا المؤتمر الهام، على تعزيز استراتيجيتها الإنمائية الوطنية وتطوير بعض تشريعاتها وأنشطتها التنموية والاجتماعية وبما يتناسب مع طموحاتها في تطوير مواردها البشرية وتحسين مستوى معيشة الفرد في التنمية كصانع لها ومستفيد منها.

وبتوجيهات سامية من حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، اتجهت الإمارات نحو تحسين خدمات التعليم والصحة والتدريب وتنفيذ برامج للتكافل والتضامن الاجتماعي لتأهيل المسنين والمعوقين والأيتام وبما يكفل اندماجهم ومساهمتهم

الأفضل في بناء المجتمع، وترسيخ مفاهيم الترابط الأسري والمجتمعي القائمة على خصوصيات عاداتنا وموروثاتنا وتعليم الدين الإسلامي الحنيف.

وحرصت الدولة أيضا على إعطاء المرأة مكانة متميزة في مسيرة التنمية الوطنية المستدامة باعتبارها الركيزة الأساسية في المجتمع، وكذلك تطوير قاعدة المشاركة الشعبية والأهلية وبصفة خاصة جمعيات النفع العام، والقطاع الخاص في تنفيذ العديد من السياسات والبرامج الوطنية وإتاحة فرص العمل المختلفة للرجال والنساء على حد سواء.

وواصلت الإمارات العربية المتحدة خططها في تنمية المناطق الريفية والنائية وربطها بالمدن من خلال تحديث شبكة واسعة من الطرق ومرافق خدمات الكهرباء والماء والمساكن الملائمة وغيرها في كافة أرجاء الدولة. وامتدت اهتماماتها أيضا إلى ميادين التعاون مع الفعاليات التنموية الثنائية والإقليمية والدولية الأخرى فساهمت في تنفيذ وتمويل العديد من المشروعات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان النامية، ومنحت القروض الميسرة لبعضها الآخر، لتمكينها من تلبية احتياجاتها من الخدمات الاجتماعية الأساسية. واستضافت الإمارات العديد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية والحلقات الدراسية والتدريبية المعنية بالشؤون الاجتماعية والبيئة والسكان والقطاعات الإنمائية الأخرى المختلفة.

ختاما، إننا نعتبر التنمية الاجتماعية التزاما حاسما أكدته مجموعة العهود والاتفاقيات الدولية المختلفة، وفي مقدمتها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلنعمل معا من أجل الارتقاء إلى مستوى التطلعات التي وضعها إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بهدف تحقيق العدالة وتحسين أوضاع الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كانت هذه أول مرة أتشرف فيها بمخاطبة الجمعية العامة في هذه الدورة، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانئي للوزير ديدبير أوبيرتي بمناسبة انتخابه. وإنني أثق بأنه سيوجه مداولات الجمعية بنجاح كبير.

كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، أول مؤتمر رئيسي مكرس لقضايا التنمية الاجتماعية تعقده الأمم المتحدة. وقد مثل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، اللذان اعتمدتهما القمة، توافق آراء جديدة حول الحاجة إلى وضع الناس في لب عملية التنمية. وكانت القمة أكبر تجمع لزعماء العالم الذين وحدهم هدف تناول القضايا الاجتماعية، ومحاربة الفقر، وخلق فرص العمل المنتجة، وتكوين مجتمع مستقر آمن عادل. وقد أعطى حضور ١١٧ رئيس دولة أو حكومة ثقلا سياسيا هائلا للنتائج الختامية.

وأهداف القمة بتصفية أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها صيغت بأسلوب من شأنه خلق الاستقرار والأمن في العالم، تمهيدا لإحلال سلام دائم. ومن الضروري في هذا المسعى النبيل التركيز لا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقط، وإنما على كامل طيف التنمية، الذي يشمل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي ضوء ذلك ينبغي ملاحظة أن التنمية الاجتماعية تتطلب نهجا متكاملا وتنطوي على تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات العالمية - مؤتمرات ريو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين واسطنبول.

وفي هذه المرحلة، بعد أربع سنوات تقريبا من انعقاد القمة الاجتماعية، يجدر بنا أن نقيم بجدية ما إذا كنا قد اضطلعنا بما يكفي من العمل لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في القمة، وأن نستطلع أيضا طرق المضي قدما لإنجاز الأهداف الموضوعة في كوبنهاغن.

المشاكل الاجتماعية منتشرة في كل أنحاء العالم، وبديهي أن حسمها لا يقع حصرا على كاهل الحكومات الوطنية. إنها بالأحرى تتطلب اهتماما وجهدا عالميين. وحتى أقوى الدول المتقدمة النمو ليست محصنة ضد مشاكل التنمية الاجتماعية والفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي. وبعض البلدان يمكنها أن تتغلب على تلك المشاكل بمفردها، لكن أغلبية البلدان الأخرى تحتاج إلى المساعدة والتعاون من المجتمع الدولي.

ولئن كانت بعض الجهود الوطنية والجماعية قد بذلك، بما فيها جهود منظومة الأمم المتحدة، للوفاء بالالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن، فإن ما ينبغي

إنجازه ما زال كثيرا للأسف. وكما جاء في تقرير الأمين العام:

"من الواضح أنه يلزم القيام بجهد واسع وفعّال بدرجة أكبر من ذلك بكثير على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية لمعالجة المشاكل البالغة الخطورة المتمثلة في الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي التي تواجهها غالبية البلدان". (A/53/211، الفقرة ٧٨)

واسمحوا لي أن أكرر أن التقرير يقول "غالبية البلدان".

والفقر منذ انعقاد القمة ازداد في الواقع بدلا من أن يتقلص. يضاف إلى ذلك أن حفنة من البلدان فقط حققت أو تجاوزت هدف تخصيص نسبة ٠,٧ من ناتجها القومي الإجمالي، التي دعت إليها قمة كوبنهاغن، للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولئن كنا ندرك أن البلدان الأقل نموا تحتاج إلى أكبر قدر من المساعدة للتنمية الاجتماعية، فإن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تتطلب أيضا التعاون الدولي. والتغييرات التي طرأت على الأنظمة الاقتصادية في هذه البلدان طالت بعواقبها جميع النواحي الأخرى للتنمية الاجتماعية وزادت من البطالة والفقر بين شرائح معينة من المجتمع.

ونود أن نشدد على أن السخط والإحباط في هذه البلدان يمكن فعلا أن يجبر المجتمع الدولي على دفع ثمن باهظ يتجاوز بكثير مقدار المساعدة المطلوبة الآن لوضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان على الطريق الصحيح.

وفيما يتعلق بتدفق المساعدة الدولية ينبغي لجمهورية كرواتيا، بصفتها أحد بلدان أوروبا الوسطى والبحر الأبيض المتوسط، أن تدرج في فئة الدول المانحة. لكن تكاليف وعواقب المرحلة الانتقالية، فضلا عن تكاليف وعواقب الحرب العدوانية التي شنت عليها، كانت شديدة إلى درجة أن كرواتيا لا تزال عاجزة عن الاضطلاع بذلك الدور.

وعلى الصعيد الوطني اتخذت كرواتيا عددا من التدابير الرامية إلى تنفيذ التزامات القمة الاجتماعية. وقد أرست كرواتيا أركان سياسة العمالة الوطنية، التي تتألف من شتى التدابير الرامية لتخفيض نسبة البطالة والبطالة المقنعة، وتخفيض تكاليف اليد العاملة، وزيادة المهارات الوظيفية، وتحسين التعاون بين الحكومة وأرباب الأعمال والنقابات لخلق فرص العمل.

وتتضمن السياسة أنشطة تضطلع بها وكالة العمالة الوطنية بالتعاون مع أرباب الأعمال، لتنظيم البرامج التدريبية للعاطلين وفقا لاحتياجات السوق إلى اليد العاملة والتغيرات الطارئة عليها. ويولى الاهتمام لاحتياجات فئات معينة، مثل الشباب والعاطلين عن العمل لمدد طويلة. وتمشيا مع هدف القمة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، تنظم وكالة العمالة الوطنية برامج خاصة للمعوقين. وتتضمن السياسة أيضا تدابير لحفز الانخراط في أعمال حرة عن طريق توفير الائتمان لمن يحتاج إلى قروض، وتنظيم الحلقات الدراسية عن إقامة مؤسسات الأعمال الحرة، والاضطلاع بالدراسات التحليلية لأنواع الأعمال الحرة التي تنطوي على أفضل فرص النجاح للعمل المستقل في شتى المناطق المحلية.

وتمشيا مع الالتزام المقطوع في القمة الاجتماعية بتحقيق المساواة للمرأة، وضعت الحكومة السياسة الوطنية للنهوض بالمساواة. وكجزء من هذه السياسة أقرت تدابير محددة يتعين أن تنفذها الأجهزة الحكومية بحلول عام ٢٠٠٠، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بغرض محدد هو تحسين المكانة الاقتصادية للمرأة وزيادة مشاركتها في جميع مستويات الحياة السياسية. ويفي هذا بمطلب تنفيذ لائحة عمل بيجين.

وأقرت الحكومة الكرواتية أيضا برنامج العمل الوطني للأطفال. والأهداف النهائية لهذا البرنامج هي ضمان حصول الأطفال دون سن الثالثة المسجلين في مدارس ما قبل المرحلة الابتدائية على الغذاء الصحي مجانا، وإلغاء الضرائب عن ملابس وأغذية الأطفال، وكفالة أحوال معيشية لائقة لجميع الأسر. وفي ميدان الصحة يرمي البرنامج إلى توفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال، واستحداث دوائر وخدمات خاصة لتأهيل الأطفال. علاوة على ذلك من المرتقب إنشاء مستوصفات للإرشاد الصحي للأطفال، وستنهض الحكومة بحماس بالتربية الصحية للأطفال والفتيان.

وبرنامج العمل الوطني للأطفال، بالاقتران بسياسة العمالة الوطنية والتدابير الخاصة للرقي بالأطفال وتربيتهم وتعليمهم وتوفير الضمان الاجتماعي لهم،

مصمم لغرض المساعدة في إزالة الفقر، التي اعتبرتها القمة أحد أهدافها الرئيسية.

وكرواتيا، بالوفاء بالتزاماتها المقطوعة في كوبنهاغن، فضلا عن تيسير تنميتها الاجتماعية الذاتية، ستستفيد أعظم استفادة من مؤتمر التبرعات الطوعية للتنمية والتعمير، المقرر أن يعقده المجتمع الدولي قريبا في كرواتيا.

ختاما أود أن أشدد على أن التكافل العالمي المتزايد يتطلب زيادة التضامن الدولي للوفاء بالتزامات القمة الاجتماعية باستئصال الفقر وتوفير العمالة المنتجة والرقي بالكرامة الاجتماعية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة لاكنلالي (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما وضع زعماؤنا الوثيقة المعلم بشأن التنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥ في مؤتمر قمة كوبنهاغن، تصوروا فعلا آلية استعراضية لكفالة التنفيذ الكامل للالتزامات. وبالتالي، فإن قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بيّن ببساطة ذلك التصور عندما قرر عقد دورة استثنائية في العام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولا يتوقع رؤساء دولنا أو حكوماتنا أقل من أن تتولى الجمعية العامة بالكامل كفالة التحضيرات الكافية لنجاح الدورة الاستعراضية في عام ٢٠٠٠.

ويشعر وفد بلادي بالارتياح الكامل إزاء التحضيرات الجارية حتى الآن. ولقد نصت الجمعية بوضوح في قراريها ٢٠٢/٥١ و ٢٥/٥٢ على الاعتبارات الرئيسية التي ينبغي أن توجه العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠.

ونوافق تماما على أن دور لجنة التنمية الاجتماعية، بموجب ولايتها، ينبغي عدم المساس به، وعلى أنها يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية، بوصفها لجنة تنفيذية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن متابعة مؤتمر القمة واستعراض تنفيذ إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل. ونلاحظ مع الارتياح أن لجنة التنمية الاجتماعية تضطلع في الواقع بولايتها وفقا لذلك، وأنه أقيم رابط عملي عن طريق تعيين رئيسها، بحكم الوظيفة، في مكتب اللجنة التحضيرية.

ويتوقع وفد بلادي أن تتمكن اللجنة التحضيرية حينئذ بناء على شتى المدخلات، وبخاصة من لجنة التنمية الاجتماعية، أن تباشر أنشطتها الموضوعية في عام ١٩٩٩. وفي هذا الصدد، من الأهمية كفالة إثراء العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية بالاستنتاجات التي تتفق عليها اللجنة، لا سيما من المواضيع التي تتصف بالأولوية لعام ١٩٩٨ مثل تعزيز التكامل والمشاركة لجميع الناس على الصعيد الاجتماعي، وبخاصة المحرومين والفئات الضعيفة والمستضعفين، والمواضيع التي تتصف بالأولوية لعام ١٩٩٩ مثل توفير الخدمات الاجتماعية للجميع.

والمهم كذلك أن يواصل المجتمع الدولي معالجة المسألتين الأساسيتين الأخريين المتعلقتين بالفقر والبطالة، بغية كفالة الوفاء بالالتزامات ذات الصلة التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة كوبنهاغن، وأن تكون البلدان جادة في الواقع في الوفاء بالتزاماتها بموجب الإعلان وبرنامج العمل.

ينبغي للعملية التحضيرية أن تبحث في الوقت نفسه عن المزيد من الفرص التي يمكن أن تحقق تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن. ويجب ألا تقتصر على أنشطة أو اجتماعات هي بحد ذاتها جزء لا يتجزأ من العملية التحضيرية. ويجب تنظيم اجتماعات للدعم وأنشطة أخرى ذات صلة بغية زيادة الوعي من أجل التنفيذ الفوري للالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن. ويمكن لأنشطة الدعم هذه أن تسلط الضوء على دور منظومة الأمم المتحدة ومشاركة المنظمات غير الحكومية، فضلا عن المجتمع المدني. ويمكن العمل أيضا على تنظيم وتنسيق أنشطة وطنية أو إقليمية ذات صلة بغية كفالة توفير الحد الأقصى من الزخم السياسي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وينبغي للأمانة العامة أن تكون قادرة على توفير المساعدة المطلوبة لتنظيم وتنسيق هذه الأنشطة.

ويتضح لنا أن الهدف الرئيسي للدورة الاستثنائية هو إعادة تأكيد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وليس إعادة التفاوض بشأنهما. وبوسع الدورة الاستثنائية حينئذ أن تستعرض تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، وأن توصي باتخاذ إجراءات ومبادرات ملموسة أخرى تسهم في التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات. ويجب أن تؤكد هذه الجمعية

هذا المفهوم خشية أن نضع العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية في حالة فوضى. والقرارات التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية في جلستها التنظيمية المعقودة في أيار/مايو من هذا العام كانت واضحة جدا في هذا الصدد.

من المهم جدا أن تقدم البلدان الأعضاء دعمها الكامل لعمل اللجنة التحضيرية بغية كفالة التحضير الكافي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وهذا يعني أن الدول الأعضاء ينبغي أن تنخرط انخراطا نشطا في لجنة التنمية الاجتماعية، حيث أن هذه الهيئة هي التي ستحمل معظم عبء البدء بتوفير المدخلات الموضوعية للجنة التحضيرية. ولقد أنيطت باللجنة مسؤولية العمل بوصفها المحفل الذي تُرفع إليه التقارير الوطنية وتحدد فيه المجالات التي تقتضي مبادرات أخرى تنظر فيها اللجنة التحضيرية.

ونتوقع أيضا أن تسنح للجنة الفرصة الأولى لدراسة شتى المدخلات المطلوبة من الأمين العام في المقررات التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية. وأشير الى المبادئ التوجيهية العامة والهيكل والإطار المشترك لتقديم التقارير على الصعيد الوطني وهو ما طُلب من الأمين العام أن يصوغه. وأشير أيضا الى تقرير يركز على تنفيذ الالتزامات الـ ١٠، بما في ذلك المسائل الثلاث الأساسية، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وهو سيتوفر للدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية المنعقدة في الفترة من ١٧ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩. ويجب أن تسنح الفرصة للدورة السابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية التي ستنعقد في شباط/فبراير ١٩٩٩ لبحث هذه التقارير كي تتوفر المدخلات المناسبة للجنة التحضيرية فيما بعد.

ويحدو وفد بلادي الأمل في أن تُنجز التقارير المطلوبة في الوقت المحدد، وفي أن تسنح الفرصة للوفود دراستها بغية تقديم إسهامات فعالة لعمل لجنة التنمية الاجتماعية، ومن ثم للجنة التحضيرية.

والواضح أن القيام بأعمال أكثر شمولية وفعالية على الصعد الدولي والإقليمي والوطني مطلوب للتصدي للمشاكل الخطيرة المتمثلة في الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي. والواضح أيضا أنه يجب أن تبذل البلدان جهدا أكبر من أجل أن تفي بما التزمت به في كوبنهاغن.

إن البلدان النامية تبذل قصارى جهدها في ظل ظروف صعبة، أي التخلف الإنمائي، وعبء الديون الخارجية المرهق، وانتكاسات خطيرة أخرى تصيب اقتصاداتها. وتضطلع بلادي بالعمل الجزء المطلوب منها. فلقد قامت حكومة الفلبين بتعزيز وتركيز جهودها الرامية الى التخفيف من حدة الفقر في خطة اجتماعية للإصلاح. ومن عناصرها الرئيسية التركيز على إيصال الخدمات الاجتماعية، وإصلاح الأصول، والتنمية المستدامة للموارد الإنتاجية، وبناء المؤسسات، والمشاركة في الحكم. وبغية توجيه تركيزنا، نعتمد نظاما مؤشريا من ٣٣ نقطة يتعلق بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية. ويُعمل بهذا النظام الشامل في جميع مقاطعاتنا الـ ٧٧، وفي ثلثي بلدياتنا تقريبا البالغ عددها ١ ٥٣٩ بلدية، وفي أكثر من ثلث قرانا أو دساكرنا البالغ عددها ٤١ ٠٠٠.

ونعتزم مواصلة بذل جهودنا على الرغم من تفاقم الظروف الناجمة عن الاضطراب المالي الحاصل في منطقتنا. ونتوقع أيضا أن يظهر المجتمع الدولي تضامنه معنا عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك الخطوات التي تفي مباشرة بالالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن.

وإننا نعتبر العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية نفسها تثبيتا لإجراءات العمل المطلوبة المتفق عليها في مؤتمر القمة الاجتماعي. ونعتبرها التزاما مجددا برؤية عالمية لأعمال التنمية المستمرة وذات القاعدة العريضة، حيث تسود المساواة والعدالة على نطاق عالمي.

وفي خضم الصعوبات الاقتصادية الراهنة في جزئنا من العالم، نناشد المجتمع الدولي بالقول إن الوقت الصحيح هو الآن لمضاعفة جهودنا بغية التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد أحمد (السودان): نود أن نعبر في مستهل بياننا عن شكرنا وتقديرنا لجهود الأمانة العامة في إعدادها التقرير المضمن في الوثيقة A/53/211 بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ حول تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

كما يود وفد بلادي أن يضم صوته للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد، والذي أبرز ضرورة تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، ثم الجنوب والجنوب لتحقيق التنمية الاجتماعية.

إن جهود الأمم المتحدة في هذا المجال تجد التقدير والإشادة من الجميع لأن الاهتمام بالبعد الاجتماعي في التنمية يكرس الجانب الإنساني، إذ تركزت الجهود في الماضي على الجانب الاقتصادي للتنمية. وكم يسعدنا هنا أن نشير إلى أن الأمم المتحدة كانت قد نظمت لقاء ناجحا في الخرطوم خلال عقد الثمانينات حول البعد الإنساني للتنمية. ومن ثم تواصلت الجهود حتى بلغت مداها بعقد قمة كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥.

بعد اطلاعنا ودراستنا لتقرير الأمين العام، المشار إليه في صدر هذا البيان عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، استرعى اهتمامنا ما ورد في رابعا تحت عنوان "الموضوع ذو الأولوية لعام ١٩٩٨: تعزيز التكافل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع". ونحن، بقراءة هذا العنوان بالاقتران بالفقرتين ١٦ و ١٩ اللتين تتحدثان عن ذات الموضوع بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية للجميع، نود أن نشير هنا إلى أن بلادي، جمهورية السودان، قد دخلت تجربة رائدة في مجال التكافل الاجتماعي، وذلك بقيام العديد من الصناديق الاجتماعية التي تساعد الفقراء وتمدهم بوسائل الإنتاج للمهن والصناعات الصغيرة، إضافة لمساعدتهم في مقابلة تكاليف العلاج. كما أنشأت الحكومة صندوقا لدعم الطلاب في المرحلة الجامعية يقدم لهم المساعدات المالية التي تعينهم في الإسكان ومقابلة نفقات المعيشة، كما تنظم لهم مشاريع أثناء العطلات الصيفية تحت شعار الطالب المنتج.

وبما أننا تحدثنا عن صندوق دعم الطلاب نود أن نبرز في هذا الصدد جهود الحكومة واهتمامها بتوسيع قاعدة التعليم، وإيمانها بمبدأ التعليم للجميع. ففي هذا الإطار أنشأت الحكومة ٢٣ جامعة في أنحاء السودان المختلفة بعد أن كانت هنالك خمس جامعات فقط قبل مجيئها للسلطة.

في إطار سعي الحكومة وجهودها لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، ابتدعت المؤسسات العامة والخاصة فكرة الزواج الجماعي، لأفرادها نساء ورجالا، وذلك مساهمة في استقرارهم ومساعدتهم في نفقات الزواج، ودعما لاتجاه الاستقرار الأسري الذي يحض عليه دين الإسلام، وجعله حجر الزاوية في بناء المجتمعات. وتحضرني هنا مناسبة الزواج الجماعي التي أقامتها إحدى المؤسسات الحكومية لمجموعة من المعوقين، مما ترك أثرا فعالا في نفوس أفراد هذا القطاع بجعلهم جزء لا يتجزأ من منظومة ونسيج المجتمع المتجانس.

جميعنا يؤمن بأن الإنسان هدف التنمية الأساسي وغايتها، كما أنه الوسيلة لذلك في ذات الوقت. فالإنسان يعيش في بيئات ومجتمعات بيئية وثقافية مختلفة. ولذا يصبح من الصعب تطبيق نمط واحد للتنمية في جميع المجتمعات. لذلك يرى وفد بلادي ضرورة مراعاة التنوع الثقافي والديني والاجتماعي في جميع البلدان إن كنا نسعى لتحقيق تنمية اجتماعية واقعية وموضوعية دون فرض نمط بعينه. وانطلاقا من هذه الخلفية ندعو جميع أفراد المجتمع الدولي لوضع أياديهم فوق بعض لتحقيق مبدأ التنمية الاجتماعية الذي ظللنا ننشده في شراكة ومشاركة تامة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب.

إن بلادي تبذل جهودا كبرة في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية برغم ما تواجهه من ضغوط خارجية، وما العدوان الأمريكي الأخير على مصنع الدواء في بلادي إلا خير شاهد على ذلك. كما أن هنالك مشاكل داخلية مثل الحرب الأهلية المفروضة على بلادي في جنوب السودان والتي تسببت في نزوح مئات الآلاف من سكان الجنوب إلى الشمال، الأمر الذي شكل عبئا على خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك بذلت الحكومة جهودا مقدرة في هذا الصدد وجدت الإشادة من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

أمر آخر تواجهه بلادي يؤثر على مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ألا وهو تدفق آلاف اللاجئين من دول الجوار. ولعبء هذه المشكلة سعت بلادي، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، لعقد مؤتمر في الخرطوم في كانون الأول/ ديسمبر المقبل لوزراء خارجية الدول الأفريقية لبحث مشكلة اللجوء والنزوح والعمل على حلها حتى يصبح المناخ مهيأ لجميع البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ختاما نكرر تأييدنا لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ نتائج وتوصيات مؤتمر

كوبنهاغن، ونضم صوتنا للذين سبقونا في التأكيد على أن عقد الدورة الاستثنائية يجب أن يؤكد على توصيات مؤتمر كوبنهاغن لا أن يعيد بحث ونقاش المواضيع التي اتفق عليها من قبل في كوبنهاغن. وندعو إلى ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف، خاصة الدول المانحة للوفاء بالالتزامات السابقة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استنادا إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الثلاثين المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أعطي المراقب عن سويسرا الكلمة.

السيد استاهلن (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية التي تعصف بجزء كبير من العالم سلطت الأضواء على عواقب العولمة والترابط: فلم يعد بالإمكان تحقيق الازدهار في عزلة بينما العالم يعاني من أزمة اقتصادية خطيرة؛ وإن الفقر في أي مكان يشكل خطرا على الازدهار في كل مكان.

في حالات الاضطراب الاقتصادي يظهر دائما الخطر من أن فوائد الاقتصاد المفتوح الواضحة، التي كانت محاسنها في الماضي محل إطراء، لن تخطر على بال أحد. لذلك يجب الحيلولة دون تحول الرأي العام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية. ونهج استراتيجية تعتمد على دعامتين تربطان السياسات الاجتماعية والاقتصادية كفيل بتحقيق ذلك الغرض.

فمن ناحية ينبغي منع الحمائية - في المقام الأول في البلدان المتقدمة النمو - وتقديم الدعم النشط لمواصلة اتباع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة ومن الناحية الأخرى، ينبغي للمكاسب التي يحتمل تحقيقها نتيجة الاقتصاد المفتوح أن تمتد على نطاق أوسع بين المجتمعات وفي داخلها. وفي هذا الإطار، ثمة أداة رئيسية تتمثل في توليد فرص عمل تُختار بحرية وتكون مربحة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية كما حددت مؤخرا في الإعلان الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، إذ يطالب أيضا بتقديم مساعدة جديدة ومركّزة للبلدان النامية.

ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية، توفير حلول ونهج مبتكرة، وبمقدور الحكومة السويسرية أن تؤيد تأييدا تاما النهج التطلعي الذي أكّدت عليه الأمانة العامة في أعمالها التحضيرية. بيد أنه ينبغي اتخاذ خطوات إضافية - منها على سبيل المثال، تحقيق تنسيق وتعاون أفضل داخل أسرة الأمم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتحسين الأثر المترتب على تدابيرنا، إذ ينبغي تعزيزه بصورة حاسمة من خلال الوصول إلى عناصر فاعلة هامة جديدة.

بالأمس واليوم اقترح العديد من المتكلمين عدة نهج تستأثر بالاهتمام، والحكومة السويسرية تؤيد الكثير منها. وينبغي البدء بمناقشة هذه المقترحات في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أركّز اليوم بصورة أكثر تخصيصا على مساهمة سويسرية محددة، يؤمل أن تعزز المداولات المثمرة.

أثناء الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التحضيرية في أيار/مايو ١٩٩٨، دعت سويسرا الأمم المتحدة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في الفترة من ٢٦ إل ٣٠ حزيران/ يونيه في العام ٢٠٠٠ في قصر المؤتمرات بجنيف. وهذا الموعد يلي على نحو مناسب المؤتمر السنوي للعمل الدولي، الذي سيعقد أيضا في قصر الأمم المتحدة في جنيف في حزيران/ يونية ٢٠٠٠. والفوائد الأخرى لاختيار موقع جنيف ترد في الوثيقة A/AC.253/4. ولذا فإن التعقيبات التالية تقتصر على أجزاء معينة من عرضنا.

أولا، ستتحمل سويسرا جميع التكاليف الإضافية التي كان يمكن أن تتحملها الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، لن تترتب على عقد مؤتمر المتابعة في جنيف أية آثار في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

وثانيا، ستنهض سويسرا بتوفير أفضل الظروف الممكنة للمشاركين في المؤتمر من خلال الإسهامات الطوعية. فعلى سبيل المثال، وتسهيلا لمشاركة البلدان الأقل نموا، ستكون مساهمة الحكومة السويسرية موازية لمساهمة الأمم المتحدة في دورة استثنائية للجمعية العامة، وستقدم تذاكر سفر إضافية بالطائرة إلى جنيف لكل بلد من البلدان الأقل نموا. وبالنسبة للبلدان غير الممثّلة في جنيف، سيوفر لكل منها مكتب بتجهيزات كاملة وعلاوة على ذلك، نتفاوض الآن بشأن توفير أفضل الظروف الممكنة للمشاركين مع مختلف المؤسسات

المحلية التي تقدم الخدمات. وعلى سبيل المثال، سيستفيد ممثلو الحكومات من الأسعار الخاصة الممنوحة للمؤتمر بالنسبة للإقامة.

وكما ورد في مذكرة الأمين العام، أعلنت الحكومة السويسرية عن استعدادها لتوفير مساعدة إضافية تستند إلى تقييم الاحتياجات الفردية. ولضمان استمرار العمل بين العملية التحضيرية في نيويورك ومؤتمر المتابعة في جنيف، فإننا نعرض تقديم المساعدة في مجال السفر بين المدينتين للبلدان المنتمية إلى مجموعة الـ ٧٧ التي تعاني صعوبات اقتصادية خاصة.

وكما ورد في الوثيقة ذات الصلة للجنة التحضيرية، يتعين اتخاذ قرار محدد بشأن مكان وموعد انعقاد الدورة مع نهاية هذا الجزء من دورة الجمعية العامة في ١٩٩٨. ولنا أمل كبير بأن يتخذ هذا القرار، وأود أن أتوجه بالشكر لجميع الممثلين الذين سبق لهم وأعربوا عن تأييدهم للاقتراح السويسري.

اختتم بالقول إن تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل في أنحاء العالم يتوقف على قدرتنا على إيجاد حلول مبتكرة. وإن أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبصورة أكثر تخصيصا مؤتمره في عام ٢٠٠٠، ستوفر للأمم المتحدة فرصة التصدي لهذا التحدي. ونحن على ثقة بأن جنيف قد دللّت على قدرتها على استضافة هذا المؤتمر الهام والمساهمة في نجاحه من خلال حث المجتمع الدولي على إيجاد حلول مبتكرة لبعض المسائل الأكثر الحاحا التي يواجهها عند إنبلاج فجر القرن المقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع مقرر يرد في الفقرة ٨٧ من الوثيقة A/53/45، بعنوان: "جدول الأعمال المؤقت للدورة الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية".

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تكون الجمعية بذلك قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

أودّ أن أبلغ الأعضاء أن مشروع قرار بشأن هذا البند سيقدم إلى الأمانة العامة في موعد لاحق.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقريران للجنة الخامسة (الجزآن الأول والثاني) (A/53/446 و Add.1).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية تقرر عدم مناقشة تقريري اللجنة الخامسة المعروضين على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ولذا فإن البيانات ستقتصر على تعليل الموقف.

ولقد تم توضيح مواقف الوفود المتعلقة بتوصيات اللجنة الخامسة في اجتماعات اللجنة وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

قبل أن نبدأ باتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة في تقريري اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بالطريقة نفسها التي اتبعناها في اللجنة الخامسة.

ستتناول الجمعية أولا الجزء الأول من تقرير اللجنة الخامسة (A/53/464).

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من الجزء الأول من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية بعد هذا إلى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة (A/53/464/Add.1).

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.